جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، وعلوم التسيير وعلوم تجارية

شعبة : العلوم المالية والمحاسبة

التخصص محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالب: طبيب أحمد

بعنوان

دور إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية التقارير المالية

– دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات لمجموعة من المؤسسات –

للفترة الزمنية:(2016-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/25

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/بضياف عبد الباقي ..... (أستاذ محاضر "ب" جامعة قاصدي مرباح) رئيسا

د/الهلة محمد ..... (أستاذ محاضر "أ" جامعة قاصدي مرباح) مشرفا

د/دشاش عبد القادر..... (أستاذ مساعد "أ" جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهـداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الحبيبة وأبي أطال الله عمرهما والى إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه، مع دعوتي لهما بالمغفرة و أن يكونا من أهل الجنة و كل أفراد عائلتي الكبيرة والصغيرة.

طبيب أحمد

التشكرات

أتقدم بشكري لكل شخص ساعدني و قدم لي يد المساعدة وشجعني على الاستمرار ودعى لي بالتوفيق و أخص بالذكر كلا من الأستاذ المشرف الهلة محمد، مأمور الفرع المحلي للسجل التجاري السيد شعال محمد و السيد بن داود عبد الرزاق محافظ الحسابات الذي أشرف علي في الدراسة التطبيقية الذي مهما شكرته لن أوفيه حقه و موظفوا السجل التجاري كل واحد باسمه، و لا أنسى ب الخصوص السيد قواص إبراهيم ، وإلى كل أعوان و موظفوا مديرية التجارة . وإلى كل زملائي وزميلاتى بالجامعة كل واحد باسمه وكل أساتذتي في جامعة و كل عائلتي كل واحد باسمه، و ليعذرني الذي لم أذكر اسمه لذلك أتوجه بشكري لكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة.

طبيب أحمد

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور إيداع الحسابات الإجتماعية في تعزيز خاصية الموثوقية القوائم المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، وتلبي إحتياجات مختلفة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، ولمعالجة هذه الإشكالية من جانبها القانوني والمالي في الجزائر قام الباحث بدراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات بورقلة لمجموعة من المؤسسات للفترة الزمنية (2016-2017) وقد إعتمد في دراسته على أداتي المقابلة والملاحظة لإثبات مدى فعالية محافظ الحسابات في تعزيز هذه الموثوقية، وقد خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز موثوقية القوائم المالية، وذلك من خلال المصادقة أو عدم المصادق على هذه الحسابات وبذالك يبرز مساهمته في عملية إيداع الحسابات الإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الحسابات الإجتماعية، تعزيز، موثوقية، التقارير المالية.

SUMARRY :

This study aims to highlight the role of the deposit of social accounts in enhancing the reliability of the financial statements and make them reflect the real situation of the institution, and meet the needs of different parties using the financial statements, and to address this problem by its legal and financial in Algeria, the researcher conducted a field study in the office of the Governor of Accounts with a group of Institutions for the period (2016-2017) has relied on the interview and observation tools to demonstrate the effectiveness of the portfolios in enhancing this reliability, the study concluded that the portfolios have a role High in enhancing the reliability of the financial statements, through the ratification or non-validated on these accounts and Booze highlights its contribution to the process of social deposit accounts.

Key words : Social accounts, promotion, reliability, financial reporting.

قائمة المحتويات

البيـــــان	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الاختصارات والرموز.....	X
المقدمة	أ
الفصل الأول : الادبيات النظرية و الدراسات السابقة	**02**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإيداع الحسابات الإجتماعية.....	**03**
المبحث الثاني: االدراسات السابقة	**23**
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لمجموعة من المؤسسات خلال الفترة (2016–2017).....	**28**
المبحث الأول: الطريقة و الادوات	**30**
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة	**44**
الخاتمة	**59**
المراجع	**63**
الملاحق	**66**
الفهرس	**98**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	جدول عمليات الإيداع	03
(2-1)	جدول عمليات الإيداع	04
(1-2)	ميزانية الأصول المؤسسة x	36
(2-2)	ميزانية الخصوم المؤسسة x	37
(3-2)	حسابات النتائج المؤسسة x	38
(4-2)	جدول عرض نتائج السنوات الأخيرة	39
(5-2)	جدول تحليل وتطور النتيجة لآخر سنتين	40
(6-2)	الشركات المتواجدة على مستوى مقر بلدية ولاية ورقلة	41
(7-2)	الشركات المتواجدة على مستوى بلدية تقرت	42
(8-2)	الشركات المتواجدة على مستوى بلدية حاسي مسعود	43
(9-2)	ميزانية الأصول المؤسسة x_3	45
(10-2)	ميزانية الخصوم المؤسسة x_3	46
(11-2)	حسابات النتائج المؤسسة x_3	47
(12-2)	ميزانية المالية للمؤسسة x_3	48
(13-2)	جدول حساب رأس المال العامل للمؤسسة x_3 من أعلى الميزانية	49
(14-2)	جدول حساب رأس المال العامل للمؤسسة x_3 من أسفل الميزانية	50
(15-2)	جدول التحليل العمودي لميزانية المؤسسة x_3	51
(16-2)	جدول التحليل العمودي لحسابات النتائج المؤسسة x_3	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	عناصر القوائم المالية	19
(1.2)	تحليل وتطور النتيجة لاخر سنتين	40

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	تقرير محافظ الحسابات	67
الملحق 2	أسئلة المقابلة الخاصة بمحافظي الحسابات	79
الملحق 3	أسئلة المقابلة الخاصة بإطارات أعوان المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة	81
الملحق 4	قائمة المحكمين خاصة أسئلة المقابلة الخاصة بمحافظي الحسابات	84
الملحق 5	قائمة المحكمين خاصة أسئلة المقابلة الخاصة بإطارات المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة	85
الملحق 6	محاضر وقوائم المالية للشركات المودعةللحسابات الاجتماعية المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة	86
الملحق 7	ممعلومات من موقع سي جلكوم الخاص المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة	95

قائمة الإختصارات والرموز

الاختصارا	الدالة الأصلية	الدالة بالعربية
SCF	Systéme De Comptabilité Financiére	النظام المحاسبي المالي
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمركية
Sidjilcom	Site Web Centre National du Registre du Commerce	موقع الالكتوني للمركز الوطني للسجل التجاري
cnrc	Centre National du Registre du Commerce	مركز الوطني للسجل التجاري

مقدمة

أ- توطئة:

نظرا لتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث تم فتح المجال الاستثماري أمام الخواص المحليين والأجانب، وبالتالي كان لزما على الدولة استحداث آليات تمكنها من التحكم وبسط الرقابة الفعالة على هذه النشاطات التجارية، ولهذا الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه المستجدات فقامت باستعمال النظام المحاسبي المالي (SCF) الهادف إلى إنتاج معلومات مالية ملائمة وموثوقة، غير أنه وفي ظل ضعف نسبة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية باعتبارها من أهم مستخدمي المعلومات المالية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركات، ولهذا فقد حل المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) محل البورصة في عملية تجميع المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالتجار (الأشخاص المعنويين والطبيعيين)، وبالتالي أصبح تكامل بين النظام المحاسبي المالي بإعتباره نظام انتاج المعلومات المالية والمركز الوطني للسجل التجاري بإعتباره مرصد للمعلومات المالية.

ب- طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق سوف نتطرق إلى طرح الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ما هو دور إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية؟

ومن أجل تبسيط الإشكالية الرئيسية بغية دراسة الموضوع والتفصيل فيه أكثر اتجهنا نحو طرح إشكاليات فرعية مساعدة في تحليل الموضوع أكثر وهي على النحو التالي:

- ✓ ما هو الدور الذي تلعبه الحسابات الاجتماعية في تعزيز موثوقية القوائم المالية؟
- ✓ ما مدى قابلية التحقق من المعلومة المحاسبية في القوائم المالية من وجهة نظر محافظ الحسابات؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن لرأي محافظ الحسابات الحيادي تعزيز موثوقية القوائم المالية؟

ت-فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية للموضوع يمكن لنا صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ هناك دور فعال تؤديه إيداع الحسابات الاجتماعية في إضفاء المصداقية على القوائم المالية؛
- ✓ التحقق من مصداقية المعلومة المحاسبية له دور هام في تعزيز مصداقية القوائم المالية؛
- ✓ حيادية رأي محافظ الحسابات يزيد في موثوقية القوائم المالية.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

تعددت أسباب إختيار الموضوع بين ذاتية وموضوعية حيث تمثلت في:

ث $_1$-المبررات الموضوعية:

- ✓ الدور الهام الذي تؤديه عملية إيداع الحسابات الاجتماعية في فعالية المؤسسات؛
- ✓ اعتبار الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا، لارتباط خاصية الموثوقية بجودة المعلومات المحاسبية.

ث $_2$-المبررات الذاتيـة:

- ✓ الرغبة الشخصية للتطرق لهذا الموضوع والاستفادة منه مستقبلا؛
- ✓ ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس محاسبة وجباية معمقة.

ج – أهداف الدراسة وأهميتها:

ج1–أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة ماهية إشهار الحسابات الاجتماعية ومدى التزام الشركات التجارية بإشهار حساباتها على مستوى الفرع المحلي للسجل التجاري بولاية ورقلة بإضافة إلى معرفة الدور الذي تؤديه عملية إيداع الحسابات الإجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية، ومعرفة الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات من خلال رأيه المحايد الذي ينبع عن مجموعة من الإجراءات المتبعة وفق معايير تحددها معايير المراجعة الخارجية التي تنظم مهنته حيث للتقرير الذي يقدمه محافظ الحسابات أثر على سلامة القوائم المالية من خلال إتباع توصيات المراجعة باعتبار أن هذه التقارير تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، كما يلزم محافظ الحسابات بفحص القوائم المالية من خلال معايير التدقيق الدولية من أجل توفير بيئة مناسبة وملائمة ومنسجمة مع البيئة الدولية من أجل بقاء المؤسسة واستمراريتها.

ج2–أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عمليا ، وذات أهمية بالغة في عملية تجميع المعلومات المتعلقة بالشركات التجارية، كما أنها تعالج إشكالية مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل البيئة الحالية حيث أصبحت المعلومة فيها من أهم المتغيرات التي تحكمها .

ح – حدود الدراسة :

نطاق الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود المكانية** : مكتب محافظ الحسابات في ولاية ورقلة، والفرع المحلي للسجل التجاري لولاية ورقلة .
- **الحدود الزمنية** : امتدت فترة الدراسة من 2019/04/10 إلى 2019/05/15.

خ – منهجية الدراسة وأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة وقصد الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة وتساؤلاتها ، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في دراسة الحالة التطبيقية.

د – مرجعية الدراسة:

على مستوى الجانب النظري تم الإعتماد على المسح المكتبي من الكتب والدوريات والأطروحات على مستوى المكتبات الوطنية والدولية، أما على المستوى التطبيقي فلقد تم فضلا عن الإعتماد على البيانات التي تم جمعها عن طريق إطار موجه للأسئلة وذلك عن طريق المقابلة والملاحظة أسلوب الذي يعتمد على طرح مجموعة من الأسئلة قصد الحصول على المعلومات. الأسئلة موجه لمحافظ الحسابات ولإطارات المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة.

ذ – صعوبات الدراسة:

بالنسبة لدراستنا تمثلت أهم الصعوبات في:

- ✓ هو تحفظ بعض إطارات السجل التجاري منشغلين بأعمالهم نظرا لتزامن دراستنا مع آجال تعديل السجلات التجارية إلى سجلات الإلكترونية.
- ✓ وكذا لتزامن هذه الفترة الزمنية مع إعداد الميزانيات وانشغال معظم المحاسبين ومحافظي الحسابات خلال هذه الفترة.

ر- هيكل الدراسة.

إنطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به حسب طريقة IMRAD ، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين هما:

- **الفصل الأول**: خصص لدراسة ماهية الحسابات الاجتماعية ونطاق التزامها من الجانب القانوني والأكاديمي وكذلك القوائم المالية ومحددات الجودة، وفق المباحث التالية:
  - **المبحث الأول**: الإطار ماهية الحسابات الاجتماعية ، القوائم المالية ومحافظ الحسابات.
  - **المبحث الثاني**: عالج الدراسات السابقة، حيث تم تحديد أهم النقاط التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني**: تم تقسيمه إلي ما يلي:
  - **المبحث الأول**: تم التطرق فيه إلى طريقة وأدوات الدراسة حيث حددنا كل من مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات وفي الأخير عرض المعطيات المجمعة.
  - **المبحث الثاني**: تم تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ، كما تم اختبار الموثوقية للقوائم المالية للمؤسسة وأخيرا تم عرض نتائج الدراسة وإثبات الفرضيات .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لإيداع الحسابات الإجتماعية

- **تمهيد:**

تعتبر الحسابات الاجتماعية من أفضل الوسائل للإبلاغ المالي في الشركة وينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها مقياس المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية فلمعرفة كل تلك الأمور يجب إلزام الشركات بإشهار القوائم المتضمنة لتلك الحسابات أو ما يسمى بإشهار الحسابات الإجتماعية ، فهو إلتزام قانوني اقره المشرع الجزائري على كل شركة تجارية أو أية مؤسسة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري القيام بالإشهارات القانونية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما وتتميز الحسابات الإجتماعية بمجموعة من الخصائص المتمثلة في قابليتها للفهم والملائمة والموثوقية، كما أن هناك أيضا مجموعة من العوامل المؤثرة في إعدادها، يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية إعدادها وفق شروط محددة، تجعل من المعلومات المنشورة فيها ذات أهمية كبيرة وتساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة من استخدامها، انطلاقا مما سبق نتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

-المبحث الأول:لإطار المفاهيمي لإيداع الحسابات الإجتماعية .

-المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية.

-المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحسابات الإجتماعية

خلال هذا المبحث يتم التعرف على الحسابات الإجتماعية من الجانب القانوني والمحاسبي بالإضافة إلى التعرف على جودة القوائم المالية ورأي ودور محافظ الحسابات في تعزيز جودة القوائم المالية؛ حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول خصص لإيداع الحسابات الاجتماعية ونطاق الالتزام بها والغاية منها، أم المطلب الثاني فخصص لدراسة جودة القوائم المالية ودور محافظ الحسابات في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية.

-المطلب الأول: إيداع الحسابات الاجتماعية ونطاق الالتزام بها.

سنتطرق في هدا المطلب إلى ماهية الحسابات الإجتماعية ونطاق الالتزام بها، والغاية من إعدادا لحسابات الاجتماعية من خلال الفروع الموالية.

-الفرع الأول: الحسابات الاجتماعية

- **أولا :تطور الحسابات الاجتماعية** :مرت الحسابات الإجتماعية بعدة مراحل هي: [1]

-مرحلة الأولى: الممتدة من 1993الى2004:

خلال السنوات التي تلت تطبيق المركز الوطني للسجل التجاري لأحكام المادة: 717 من القانون التجاري؛ كان اهتمام المتعاملين الاقتصاديين بهذا الإجراء القانوني الإلزامي ضئيلا جدا ترتب عنه تسجيل إقبال محتشم على عمليات إيداع الحسابات الاجتماعية وذلك طيلة الفترة الممتدة من سنة 1993الى غاية سنة 2003.

ابتداء من السنة الأولى لتطبيق نظام إيداع الحسابات الإجتماعية سنة 1993 إلى غاية 1995 لم يستقبل المركز الوطني للسجل التجاري أي ملف متعلق بإشهار الحسابات الإجتماعية للشركات؛ وفي سنة 1996شهدت أول دفعة لإيداع الحسابات الإجتماعية للشركات لكن بنسبة جد ضئيلة، لا تعكس الوضعية الحقيقية لعدد الشركات التجارية المقيدة لدى المركز الوطني للسجل التجاري والتى تخضع لإجراء إيداع حساباتها الاجتماعية؛ حيث لم يتعدي 124 إيداع، وضل الوضع على حاله إلى غاية صدور القانون 04-08 المؤرخ في 2004/08/14. والجدول رقم:(1-1) الموالي يبين تطور عملية إيداع الحسابات الاجتماعية خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم: (1-1): جدول عمليات الإيداع

من 1993 إلى 1995	لا شيء؛
1996	124 إيداع؛
1998	350 إيداع؛
2000	486 إيداع؛
2002	642 إيداع؛
2003	691 إيداع؛
2004	1094 إيداع.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري للفترة:1996-2004.

[1] المركز الوطني للسجل التجاري إحصائيات سنة 2010 ص2.

–مرحلة الثانية: الممتدة من 2005الى2012 :

بعد العزوف الكبير الذي شهده إيداع الحسابات الاجتماعية من طرف الشركات طوال المرحلة السابقة، قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم: 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، أين عرفت عملية الإيداع القانوني تطورا ملحوظا والجدول رقم:(2-1) الموالي يوضح تطور عملية الإيداع خلال هذه المرحلة.[1]

الجدول رقم (2–1): جدول عمليات الإيداع

السنوات	عدد عمليات الإيداع
2005	14530
2006	23852
2007	36233
2008	44216
2009	49172
2010	50700
2011	55551
2012	59236
2013	55218

– المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري للفترة:2005-2013

نلاحظ أن سنة 2006 تعتبر بمثابة انطلاقة جديدة بالنسبة لعملية إيداع الحسابات الإجتماعية؛ حيث عرفت السنوات الموالية لها ارتفاع ملحوظ لنسبة الإيداع أي ما يعادل نسبة 39.6 %، ما يمكن ملاحظته أيضا من خلال هذه الإحصائيات هو الزيادة السنوية في عدد الشركات الموفية للالتزام بإشهار الحسابات الاجتماعية بعدد الشركات الخاضعة للالتزام .

–مرحلة الثالثة:ما بعد سنة 2013 :

عرفت انخفاض في عدد الشركات المودعة لحساباتها الإجتماعية مقارنة بسنة 2012 وذلك نظرا لصدور القانون رقم: 13-06 المعدل والمتمم للقانون رقم:04-08، [2] المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية وهذا الانخفاض راجع لتطبيق لأحكام الجديدة التي جاء بها هذا القانون رقم:13-06 ؛ حيث استثنى من الالتزام بإيداع الحسابات الإجتماعية الشركات حديثة التسجيل بالنسبة للسنة الأولى من تسجيلها في السجل التجاري، وفيما يخص عدد الشركات المودعة تراجع أيضا نسبة الإيداع 63 % .

[1] المركز الوطني للسجل التجاري إحصائيات سنة 2011 ص103، المركز الوطني للسجل التجاري إحصائيات سنة 2017 ص64.

[2] القانون رقم 04-08، المؤرخ في 2004/08/14 ، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،الجريدة الرسميةالعدد52.

-ثانيا :تعريف الحسابات الاجتماعية

– طبقا لأحكام القانون التجاري لاسيما المادة رقم:717 الفقرة الأولى منها، فإن " الحسابات الإجتماعية هي عبارة عن سلسة من ثلاثة جداول محاسبية (الأصول، الخصوم، جدول حسابات النتائج) ".[1]

– الحسابات الإجتماعية هي عبارة عن جداول محاسبية تتمتع بخصائص نوعية تجعل منها ذات أهمية بالغة لدى مستخدميها يتم حسابها في كل سنة مالية يطلق عليها في المنظومة المحاسبية اسم" القوائم المالية ".

– وهناك من يعرفها على أنها :" السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة؛ حيث تلخص هذه القوائم المالية الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للمؤسسة بهدف إيصال المعلومات بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للمؤسسة ، وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة " [2]

انطلاقا من التعاريف السابقة نتطرق إلي مايلي:

1- مكان إيداع الحسابات الاجتماعية:

تقوم كل شركة تجارية بإيداع حساباتها الإجتماعية على مستوى الولاية التي يتواجد بها مقرها الاجتماعي أي على مستوى الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري عبر الولايات الثمانية والأربعين وذلك طبقا لقرار إرساء مبدأ لامركزية الإشهارات القانونية، والتي شرع في تطبيقها بداية شهر جانفي 2007 ، على عكس ما كان من قبل إذ كانت العملية تتم على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري بالجزائر العاصمة، الذي أبقى فقط على الشركات المتواجدة بولاية الجزائر التي تضع حساباتها مباشرة على مستواه.[3]

والمغزى من وراء هذا الإشهار للشخص الاعتباري، هو اطلاع الغير سوء كانوا (هيئات مالية و إدارية، متعاملين اقتصاديين، تجار،...الخ) بمضمون الحسابات الاجتماعية التي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية عن الصحة المالية للشركات التجارية[4].

بالنسبة للشركات التجارية طبقا لأحكام القانون التجاري ، تودع الحسابات الإجتماعية في المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها ويعد الإيداع بمثابة إشهار. [5]

تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية، فيما عدا تمديد هذا الأجل بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، بأمر من الجهة القضائية المختصة التي تبت في ذلك بناء على عريضة، ولا يقبل هذا الأمر أي طعن

ويقدم مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الى الجمعية العامة بعد تلاوة تقريره جدول الحسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وفضلا عن ذلك يشير مندوبو الحسابات في تقريرهم الى إتمام المهمة التي أسندت إليهم طبقا للمادة (715مكرر4).[6]

---

1 أمر رقم 75- 59 المؤرخ في 1975/09/26، يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بموجب المشروع التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 1993/04/25،ص54.

2 ربيع بوصبيع العايش وآخرون جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي أعمال الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادى الجزائر،5-2013/05/6 ، ص 5 .

3 الموقع الالكتروني لمركز السجل التجاري : http://www.cnrc.org.dz

4 المادة 12 من القانون رقم 04-08، المؤرخ في 2004/08/14 ، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،الجريدة الرسميةالعدد52ص6.

5 المادة 717 الفقرة 01 من القانون التجاري، المعدل والمتمم بموجب المشروع التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 1993/04/25، الجريدة الرسمية العدد27 ص، 55 .

6 المادة 676 من القانون التجاري ط 2014، دار بلقيس للنشر دار البيضاء الجزائر ، ص 209 .

بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية فهي ملزمة بإيداع حساباتها في أجل الستة أشهر (06) الأولى التي تلي قفل السنة المالية المذكورة أي إلى غاية تاريخ 30 جوان من نفس السنة والذي يعد كآخر أجل، يتم هذا الإيداع خلال الثلاثين يوما التي تلي المصادقة على الحسابات من قبل الهيئة المختصة، بإمكان المؤسسات المالية والبنوك تمديد هذا الأجل، بناء على ترخيص خاص صادر عن اللجنة البنكية [1].

2- الشركات المعنية بإيداع الحسابات الاجتماعية:

هي كل الشركات ملزمة بنشر حساباتها الاجتماعية عند نهاية كل سنة مالية، ويخص الأمر :

- الشركات ذات أسهم ؛
- المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ؛
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛
- شركات التضامن ؛
- شركات التوصية البسيطة أو ذات أسهم ؛
- البنوك والمؤسسات المالية وكذا فروع البنوك الأجنبية.

أما الشركات المقيدة بالسجل التجاري وغير المعنية بالإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية فهي:

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ؛
- فروع الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر ؛
- تجمعات الشركات ؛
- المؤسسات العمومية البلدية والولائية .

3- الوثائق الواجب تقديمها في ملف الإيداع : [2]

أ-بالنسبة للشركات التجارية:

- نسخة واحدة (01) من جدول أصول الميزانية باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من جدول الخصوم الميزانية باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من جدول حسابات النتائج باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- محضر الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الاجتماعية، موقع من طرف الشركاء أو الممثلين القانونيين للشركة ويتضمن عبارة "المصادقة أو الموافقة على الحسابات" نسخة باللغة الوطنية ونسخة باللغة الفرنسية (نسخة مرفقة)؛
- صك أو وصل دفع حقوق الإيداع في الحساب الخاص بالمركز ويتم تحديد هذه القيمة بحساب عدد الأسطر للمحضر والجداول بوضع المسطرة (هي عبارة عن ورقة من البلاستيك الشفاف مسطرة إلى عدة أسطر وعند كل خمسة أسطر تحدد قيمة معينة).

ليتم تحديد عدد الأسطر التي تجمع كلها ثم يلجا إلى جدول لمعرفة المبلغ الواجب الدفع، ولم يتم تحديد نوع الخط أو حجمه المهم أن يكون بخط ممكن قرأته بسهولة.

[1] المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

[2] منشور المركز الوطني للسجل التجاري حول كيفية إيداع الحسابات الاجتماعية، سنة 2010.

ب–بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية:

- نسخة واحدة (01) من جدول أصول الميزانية باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من جدول الخصوم الميزانية باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من جدول حسابات النتائج باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- محضر الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الاجتماعية، موقع من طرف الشركاء أو الممثلين القانونيين للشركة و يتضمن عبارة "المصادقة أو الموافقة على الحسابات" نسخة باللغة الوطنية ونسخة باللغة الفرنسية (نسخة مرفقة)؛
- نسخة واحدة (01) من جدول خارج الميزانية باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من جدول تدفقات الخزينة باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من جدول تغير الأموال الخاصة باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية؛
- نسخة واحدة (01) من الملحق باللغة الوطنية وترجمتها باللغة الفرنسية.

4–العقوبات المترتبة عن عدم إيداع الحسابات الاجتماعية:

إن الإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية يكتسي طابعا إجباريا ويستلزم القيام به في الآجال المحددة قانونيا، طبقا للقانون التجاري وكل شركة مخالفة للترتيبات المذكورة أعلاه، ستقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها قانونيا، لاسيما المادة 35 من القانون 04-08 المؤرخ في: 14أوت 2004 المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية التي تنص على أن " يعاقب على عدم إشهار البيانات القانونية المنصوص عليها في أحكام المواد 11،12،14 من هذا القانون بغرامة من 30.000،00 دج إلى 300.000،00 دج .

للعلم فإنه فور إنقضاء الأجل القانوني للإيداع ، سيرسل المركز الوطني للسجل التجاري للمصالح المختصة التابعة لوزارة التجارة المكلفة بالرقابة، قوائم الشركات التي لم تودع حساباتها، طبقا للمادة 35 من القانون 04-08 المؤرخ في14أوت 2004، بعد ذالك تقوم المصالح المختصة على مستوى وزارة التجارة، بإضافة الشركات المخالفة التي لم تقم بإيداع حساباتها الاجتماعية بتسجيلها في البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش والمخالفات الخطيرة التي أسست طبقا للمادة 29 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، ويترتب عن هذا التسجيل في البطاقية الوطنية للغشاشين إتخاذ عدة إجراءات قانونية ضد المخالفين، تتمثل في الآتي:

- الاستبعاد من الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية المرتبطة بترقية الاستثمار؛
- الاستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من الإدارة الجبائية والجمركية والإدارة المكلفة بالتجارة ؛
- الإستبعاد من المناقصة في الصفقات العمومية ؛
- الاستبعاد من عمليات التجارة الخارجية .

– ثالثا: خصائص النوعية للحسابات الاجتماعية :

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية، كما تعتبر ذات فائدة لإدارة، المؤسسة، لأنها توضح مدى نجاحها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة، في فترة زمنية

محددة عادة تكون سنة، كما تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها، إضافة إلى نتائج الأعمال التي أدت إلى المركز المالي .
[1]

الخصائص النوعية للحسابات الاجتماعية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة لمستخدمي هذه الحسابات وهي:

1-قابلية الفهم : هناك اختلاف كبير بين متخذي القرارات وهذا الإختلاف يكمن في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب إتخاذ القرارات المستخدمة، وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها وفي قدرتهم على تشغيلها ، ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون هناك علاقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخدونها وهذه العلاقة تتمثل في قابلية الفهم، حيث يجب تقديم معلومات مفيدة لكي يستطيع الأفراد ذو المعرفة المعقولة بالأنشطة الإقتصادية والمحاسبية فهمها والقدرة على إستخدامها ، كما لابد للمعلومات الأخذ في إعتبارها إتجاهات متخذي القرارات ومستوياتهم الثقافية لتكون المعلومات المحاسبية مفهومة وهذا ما يبرر إصدار تقارير مختلفة لأغراض متنوعة . [2]

2-الملائمة : أي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات علاقة بالقرار ولها دور في إتخاذه سواء كان يتعلق بإتخاذ قرارات تنبؤية عن الأحداث السابقة، والحالية، والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) أو أنها تمثل تأكيدا أو تصحيحا للنتائج عن طريق مقارنة النتائج الفعلية مع ماكان متوقعا ، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، أما إذا كانت غير مؤثرة فتعتبر هذه المعلومات غير ملائمة لهذا القرار، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، لكن هذا لا يعني إهمال العمليات الصغيرة على حساب العمليات الكبيرة ، لا بد من إعطاء كافة العمليات المالية والإفصاح عنها مهما كان حجمها ونوعها أهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل والقياس لكي تكون نتيجة النشاط معبرة عن الحقيقة ، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حدفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخدها مستخدمو القوائم المالية .[3]

3- الموثوقية :حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه، وحتى تتسم المعلومات المالية بصفة الموثوقية يجب أن تراعي : [4]

أ- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أومن المتوقع أن تعبر عنها

ب- **الجوهر فوق الشكل** : لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، فجوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع التي تظهر في الشكل القانوني.

---

[1] سليمان عنبر، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،رسالة ماجستير في علوم التسسير تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2011-2012 ص 57 .

[2] وصفي عبد الفتاح أو المكارم،سمير كامل محمد، المحاسبية المالية،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2000 مصر، ص 26 .

[3] هيني فان جريونتج ، معايير التقارير المالية الدولية ، دار الدولية للاستثمارات الثقافية الإسكندرية مصر ر 2006 ص 43 .

[4] هيني فان جريونتج ، معايير التقارير المالية الدولية ، دار الدولية للاستثمارات الثقافية الإسكندرية مصر ر 2006 ص 45 .

ج– الحياد: حتى تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات، تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

د– الحيطة والحذر : إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، تقدير العمر الاقتصادي للمعدات وتعرف بمثل هذه الحالات بعدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها عند ممارسة الحذر في إعداد القوائم المالية ، فالحيطة والحذر يعني تبني درجة من الحذر والاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات .

هـ – الإكتمال :حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوق بها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أي أن حذف بعض المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

4–القابلية للمقارنة :يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن لتحديد وتقيم مركزها المالي وآدائها ، كما يجب أن يكون بإستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة ، فعليه قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المؤسسة وعبر الزمن لتلك المؤسسة وللمؤسسات المختلفة ومن خلال هذه الخاصية يتعرف المستخدمين على السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة عبر الزمن وبين المؤسسات الأخرى فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة .

ومنه حتى تستطيع المعلومات المالية التي تشتمل عليها القوائم المالية أن تحقق الأهداف التي تعمل على تحقيقها ينبغي أن تتوفر فيها جملة من الخصائص النوعية (قابلية الفهم ، الملائمة ، الموثوقية ، قابلية المقارنة) التي تعتبر مهمة لضمان وتوفير معلومات يكون لها قيمة إقتصادية تساعد على تحقيق الأهداف.

–رابعا: أهمية الحسابات الاجتماعية :

تنبع أهمية الحسابات الاجتماعية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي، ومن أهم الأدوار التي تؤديها المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها الحسابات الاجتماعية لآتي:

1.على مستوى الفرد

- ✓ الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤولياتها.
- ✓ الحصول على معلومات التنبؤ بدرجة الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ التمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر.
- ✓ الحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

2. على مستوى السوق المالية

- ✓ حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.
- ✓ تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربة التي قد تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية، مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المتاحة.

- ✓ توفير أساس سليم لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين .
- ✓ العمل على التوصل إلى أسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية.
- ✓ خلق مجالات الإبتكار والأدوات الإستثمارية القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

3. على مستوى المجتمع [1]

- ✓ توجيه الموارد والقرارات الإقتصادية المتعلقة بحسن توزيعها بين القطاعات المرغوبة الإستثمار فيها إقتصاديا وإجتماعيا.
- ✓ القضاء على أية مضاربات قد تؤدي إلى عدم التوازن الإقتصادي والإجتماعي، بمعنى نقل الثروة من فئة إلى فئة أخرى بدون مبرر إقتصادي .
- ✓ عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.
- ✓ تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع بشكل عام

-الفرع الثاني : إعداد ونطاق الالتزام بالحسابات الاجتماعية :

يقع على إدارة المؤسسة مسؤولية إعداد الحسابات الاجتماعية وفقا لشروط محددة قانونا، وخلال عملية الإعداد هناك عدة عوامل تؤثر في نوعية المعلومات المفصح عليها.

أولا : إعداد الحسابات الاجتماعية :

تعتبر الإدارة المسؤولة عن إعداد الحسابات الإجتماعية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، تتضمن هذه المسؤرلية تصميم وتطبيق والإحتفاظ بنظام رقابة داخلي بإعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ وإختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف، أما مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي فتتمثل في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستنادا إلى أعمال المراجعة التي قام بها وفقا لمعا يير المراجعة الدولية والتي تتطلب الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطار

و هناك الكثير من العوامل مؤثرة في إعداد الحسابات الاجتماعية ونذكر أهمها :[2]

أ- النظام الإقتصادي القائم : يؤثر النظام الإقتصادي على القوائم المالية في الدول العربية ، حيث يتم الإعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الإقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، بينما يقوم نظام المحاسبة في الدول ذات الإقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤوليين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

ب- أثر المنظمات المهنية : يتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معايير توضح أهم المبادئ والإجراءات

التي يجب إتباعها عند إعداد التقاريير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين يقوم بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

[1] ناصر محمد علي المجهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة الجزائر، 2008-2009 ، ص 78،

[2] حواس صالح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق ،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007و2008، ص ص179 و180.

ج– أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: تؤدي هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى إلزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من إلتزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية لشركات المساهمة التى تتداول إسمها في سوق لندن للأوراق المالية .

د– أثر تدخل : تقوم الدولـة بدور رئيسي في البلـدان النامية لتطوير النظـام المحاسبي والقوائم الماليـة والمعلومـات الماليـة التي يوفرها للمستفيدين منها هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ونفقاتها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

هـ– التضخم و إرتفاع الأسعار : إن إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة يعكس الإنخفاض المستمر في قيمة العملة .

– ثانيا: شروط إعداد الحسابات الإجتماعية :

عند إعداد وتقديم الحسابات الإجتماعية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الإعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد ، إذا يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها، حيث يتطلب لأمر ضرورة مراعات الشروط التالية:[1]

1. القوائم المالية تضيط وتعد في أجل أقصاه ستة أشهر (06) من تاريخ إقفال السنة المالية وباستخدام الوحدة النقدية الوطنية .
2. كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معروف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:
   - تسمية الشركة ، الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية؛.
   - طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة أو حسابات مركبة)؛
   - تاريخ الإقفال؛
   - العملة المستعملة أي التي تقدم بها ومستوى التقريب.
3. كما توجد معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان (الشركة) يجب ذكرها :

- عنوان الإجتماعي (مقر الشركة)، الشكل القانوني، مكان النشاط، والدول المتواجدة فيها (البلد الذي سجلت فيه)؛
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة؛
- إسم الشركة الأم وبالأخص إسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة؛
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة؛
- القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية ، ويمكن تقريب المبالغ إلى ألف وحدة؛
- تتوفر القوائم المالية على المعلومات التي تسمح إجراء المقارنات مع السنة المالية السابقة، في حالة تغيير طريقة التقييم أو التقديم في القوائم المالية فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة .

[1] قرار مؤرخ في26 جويلية2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الجريدة الرسمية ، العدد 19 الصادر في: 25مارس2009، ص22.

ثانيا: نطاق الالتزام بالحسابات الاجتماعية:

يتضح لنا مما سبق طرحنا توفر الآتي:

ا- نطاق الإلتزام بالحسابات الإجتماعية من حيث الأشخاص: يعتبر إشهار الحسابات الإجتماعية من الإلتزامات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري في حق الشركات التجارية، وذاك بنص المادة 717 فقرة 03 من القانون التجاري، حيث أورده ضمن الأحكام المشتركة الخاصة بالشركات التجارية ذات الشخصية المعنوية .[1]

وبالتالي فإن شركة المحاصة تستثنى من هذا الإلتزام لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية .

كما نصت المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ، في فقرتها الثانية على كل بنك ومؤسسة مالية أن تنشر حساباتها السنوية خلال السنة (06) أشهر الموالية لنهاية السنة المحاسبية المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية ...الخ

ب- نطاق الإلتزام بالحسابات الاجتماعية من حيث الموضوع :يتمثل نطاق تطبيق الحسابات الاجتماعية من حيث الموضوع ،في طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب على الأشخاص الملزمة بإيداع الحسابات الاجتماعية إشهارها ونشرها.

فهناك معلومات تخضع الشركات والبنوك والمؤسسات المالية للالتزام بالإفصاح عنها وإشهارها ضمن قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج ، وهناك معلومات تلتزم البنوك والمؤسسات المالية دون الشركات التجارية بإشهارها ضمن قائمة خارج الميزانية، كجدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، وملحق الكشوف المالية .

نص القانون التجاري في المادة 717منه على التزام الشركات التجارية بإشهار ميزانيتها وجدول النتائج ، كما نص النظام رقم05-09 المتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، على التزام هاته الأخيرة بنشر ميزانيتها وجدول حساب النتائج .

-الفرع الثالث : الغاية من إشهار الحسابات الاجتماعية :

يتم التطرق في هذا الفرع للغاية من إشهار الحسابات الإجتماعية وفق العناصر التالية:

- أولا الهداف من إشهار الحسابات الاجتماعية :

الهدف من إشهار الحسابات الاجتماعية هو توفر معلومات عن المركز المالي للمؤسسة، ويتم ضمان الشفافية في القوائم المالية عن طريق العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات من المستخدمين؛ حيث:

طبقا للمادة 12 من القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية الهدف من الإشهار القانوني الإجباري بالنسبة للأشخاص الاعتباريين (المعنويين) ، هو إطلاع الغير (مستخدمو الحسابات الاجتماعية من هيئات مالية وإدارية، متعاملين اقتصاديين تجار ...الخ) بمضمون الحسابات الاجتماعية والتي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية عن المركز المالي للمؤسسة، مما يجعل من إشهار الحسابات الاجتماعية إفصاح محاسبي إجباري يساهم في تحقيق شفافية أعمال الشركات وحوكمتها .

[1] المادة 795من القانون التجاري ط 2014، ص277 .

– ثانيا: دور إشهار الحسابات الاجتماعية :

فالإفصاح هو تقديم المعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل مضمون وملائم لمساعدتهم على اتخاد القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد، كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومـات في القوائم الماليـة

أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل ، والإفصاح وفقا لالزاميته ينقسم إلى نوعين : [1]

أ–الإفصاح الاختياري :

يتم وفقا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومـات المتعلقـة بنشاط الشركة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية .

ب–الإفصاح الإجباري :

نظرا لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظرا لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية ،وعليه فإن هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن المعلومات التي تحول الإدارة حجبها .

– ثالثا مستخدمو الحسابات الإجتماعية:[2]

يتم إستخدام الحسابات الإجتماعية من طرف الفئات التالية:

1 – المستثمرون : يعد المستثمرون من أكثر الأطراف المرتبطة بالشركات وتقاريرها المالية، وتعد هذه الفئة أكثر تعرضا للمخاطر، مما قد يترتب عليها من خسارة في حال فشل الشركة في تحقيق أهدافها، كما أنهم أكثر الأطراف إستفادة من العائد في حال نجاحها، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون إلى المعلومات المفيدة لإتخاد القرارات ذات العلاقة بالشركة والتي قد تأخذ صيغة إستثمارية أو صفة رقابية أو أثنين معا، لذلك يمكن القول إن فئة المستثمرين يهمهم الحصول على :

- ✓ معلومات على الأرباح الفعلية المحققة ؛
- ✓ الأرباح المحتسبة للسهم الواحد؛
- ✓ القيمة السوقية للسهم الواحد ومعدلات نمو أسهم المنشآت المماثلة؛
- ✓ معلومات عن كفاءة إدارة الشركة في رسم سياساتها التمويلية، ومن تم مدى كفاءتها في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للشركة .

2 – الإدارة: تبدو حاجة الإدارة إلى المعلومات أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف، والسبب في ذلك يتمثل في نشاط الإدارة ، والمتمثل في التخطيط والرقابة ولتقييم وإعداد التقارير عن نتائج أنشطتها .

إن مهمة التخطيط هي الجانب الأول في وظيفة الإدارة والشركة بصفة عامة . يتمثل التخطيط في إعداد البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الشركة من خلال الإستخدام الأمثل لها.

[1] هادي رضاء الصفار، مبادئ المحاسبة المالية ،القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن ،2009، ص37.

[2] جمال لعشيشي ، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد ، دار الزرقاء الدولية ، الجزائر 2010 ، ص17.

وعلى ضوء تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها التي ترغب من خلالها في تحقيقها ولن يتسنى ذلك إلا من خلال المعلومات المالية الموضحة لتلك الموارد بغية الوصول إلى تلك الأهداف.

أما مهمة الرقابة فتتعلق بمهمة التأكد من كفاءة وفاعلية التنفيذ للخطة التي سبق وضعها لتحقيق أهداف الشركة ، وتتعلق مهمة التقييم بالوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها ، كما تشمل تحديد مكانة الشركة في اللحظة المعينة من خلال مركزها المالي ونوع نشاطها ويكون التقييم على مستو الشركة بمفردها مقارنة بالموازنة التقديرية أو مقارنة مع السنوات السابقة أو مع الشركات المماثلة لها في النشاط .

3 –الموردون:يهتمون بالمعلومات المالية التي تمكنهم من تقدير مدى إمكانية الإقراض أو البيع بالأجل ، والتأكد من توفر السيولة النقدية الكافية لدى طالبي القرض أو منح الإئتمان، بحيث يستطيعون تسديد ما عليهم في تاريخ الاستحقاق.

4 – الموظفون:يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار ربحية المنشأة التي يعملون فيها كما يحتاجون إلى المعلومات لإستخدامها في تعزيز مطالبهم الخاصة بزيادة المرتبات أو الحصول على مزايا أخرى .

5 – العملاء:يهتم هؤلاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المشروع أو الشركة من عدمه، كما يهتمون بنوعية جودة الخدمات المقدمة ومواعيد توفرها.

6 – المنافسون:يهتمون بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معها ومراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجها المالية ومركزهم المالي، ثم وضع إستراتيجية معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم.

7–الدولة ومؤسساتها المختلفة: تهتم بالمعلومات المالية لتحقيق أغراض الدولة، كتحديد السياسات الضريبية ومدى تطابق المعلومات المالية مع القوانين النافذة في الدولة، كما تحتاج الدولة المعلومات التي تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات مشابهة أخرى.

8-**الجمهور**:يقصد بهم الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السابقة الذكر والذين يعكسون طموحات وتصورات الشعب بصفة عامة، تهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية والتقارير المالية الأخرى حول نشاط المنشأة ونموها واتجاهاتها وهل يصب في مصلحة المجتمع وتحقيق رفاهيته ، وأثر المنشآت على البيئة والأضرار الناتجة عن مزاولة هذا النشاط والوسائل الكفيلة بتجنبها مستقبلا.[1]

- المطلب الثاني: القوائم المالية ومحافظ الحسابات

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينهما تسبب فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، ومن خلال ما تقدم يمكننا التطرق إلى ما يلي :

–الفرع الأول: تعريف القوائم المالية والغرض منها

يتم التطرق في هذا الفرع لكل من تعريف القوائم المالية والغرض منها.

[1] رضوان حلوة حنان ، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري– التطبيقات العلمية) .ط 2، دار وائل للنشر عمان الأردن ، 2009، ص32 وص35.

-أولا تعريف القوائم المالية

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها الآتي:

تعريف الأول: تعرف القوائم المالية على أنها " تلك الكشوف المالية (الميزانية، حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكاملة عن الميزانية وحساب النتائج) التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالتـه الماليـة ، كما تضبط مسؤوليـة المسيرين وتعد في أجل أقصـاه (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية ، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ".[1]

تعريف الثاني :وتعرف القوائم المالية على أنها " ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول التزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية".[2]

-ثانيا:الغرض من القوائم المالية

بإعتبار القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي بين المؤسسة والأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة ، والتي من خلالها تتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج ، والمزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، لتطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية بشكل يسمح بتوفير معلومة موثوق بها وقابلة للمقارنة، هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات جودة عالية، وذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية.

إن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية من خلال قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية لضمان الأداء المحاسبي الفعال للمؤسسة الاقتصادية، وتتمثل أهم الخصائص الأساسية فيما يلي:

1-القابلية للفهم (Intelligibilité): "يقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات".[3]

وعلى أية حال فإنه يجب عدم تنحية المعلومات الخاصة بالمسائل المعقدة التي يجب إدراجها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لاحتياجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين .

2-الملائمة (Pertinence): حتى تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب وتكون ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء التنبؤات.

---

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية لقانون 07-11 المادة 25 العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ص 5 .

[2] خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية الدولية 7002، ط 1 ،إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 97.

[3] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي،الملتقى العلمي الدولي، حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

3-القابلية للتماثل والمقارنة (Comparabilité):" يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة ، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة ".[1]

4-الموثوقية (Fiabilité):لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان باستطاعة المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه، حتى تتحقق هذه الخاصيـة من خلال الخصـائص الفرعيـــة الآتية :

أ- التمثيل الصادق : لتكون المعلومة موثوق فيها يجب أن تمثل المعلومات بصدق العماليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها .

ب- الجوهر فوق الشكل : لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها ، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني .

ج- الحيـاد :حتى تكون موثوقة فإن المعلومات المحتواة فيها يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز .[2]

-الفرع الثاني : عرض القوائم المالية :

نتطرق في هذا الفرع للقوائم المالية فيما يلي:

1) الميزانية (قائمة المركز المالي) :

تعريف الأول: " هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المحاسبية فتقدم موجودات (الأصول) الكيان والتزاماته (الخصوم) ، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية ، ويجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية ".[3]

تعتبر الميزانية المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة ، كما توفر معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة لتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير ، تظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية .

تعريف الثاني : "هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول وما عليها من مطالب (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بلقائمة المركز المالي ".[4]

---

1 أحمد طرطار و عبد العالي منصر,تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد الإطار النظري ,دار النشر والتوزيع الجزائر2015، ص ص192- 193.

2 علي عزوز، محمد متلوي، ،متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق " معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي حمة لخضر، يومي 17 و 18 جانفي2010

3 د أحمد طرطار و أ عبد العالي منصر ,مرجع سابق، ص ص202 - 203

4 بن ربيع حنيفة,الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFوالمعايير الدولية ,IAS/IFRSالجزء الثاني ، ط 1منشورات كليك 2013،ص ص425-426.

الميزانية ببساطة عبارة عن صورة فورية للشركة تبين الأصول التي تستخدمها والأموال المستثمرة في تلك الأصول ، يتم إعداد الميزانية في فترة زمنية محددة وبشكل دوري للوقوف على التغيرات التي طرأت على الأصول ومصادر الأموال خلال الفترة الفاصلة بين ميزانيتين متعاقبتين ،وتمكن الميزانية من وصف عناصر ذمة المؤسسة وتوزيعها وإظهارها بشكل المناسب.

2) جدول حساب النتائج:[1]

" هو كشف ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز من خلال الفرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة، ".

يتضمن حساب النتائج العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لأعباء وإيرادات الدورة، ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام ، ويسمح (حساب النتائج حسب الطبيعة)بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة إلى إظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال ، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية،النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات من النتائج كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى الأرصدة الوسيطية للتسيير.

حساب النتائج "هو بيان ملخص للأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة (الكيان) خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تأريخ التحصيل أو تأريخ السحب ويبرز تمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو خسارة "[2]

بالإضافة الى الميزانية وجدول النتائج ، ألزم المشرع الجزائري البنوك والمؤسسات المالية بنشر الحسابات المتعلقة بخارج الميزانية، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق .[3]

3) جدول سيولة الخزينة : [4]

يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية والاستثمارية والتمويلية، ويهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال الخزينة، بالإضافة إلى منحهم معلومات بشأن استخدامات هذه السيولة؛ حيث تشمل توليد أموال الخزينة على قيمة الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع ،أما أنشطة استثمار فهي تعبر عن كافة الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى ، وأنشطة التمويل فمصدرها التغيرات في كل من رأس المال المقدم وإقتراضات المؤسسة.

4) جدول تغيرات الأموال الخاصة : [5]

تمثل نتيجة كيان ما (شركة) خلال دورة معينة وعناصر الإيرادات والمصاريف المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة برسم الدورة وأثر تغيرات الطرق المحاسبية وكذا تصحيح الأخطاء المسجلة خلال الدورة ، وأيضا مبالغ إحضارات رؤوس الأموال والأرباح الموزعة والتوزيعات الأخرى الممنوحة لأصحاب المؤسسة ، تظهر:

---

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ,الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض 2018/2017، ص47 .

[2] المادة 1230 من قرار مؤرخ في26 جويلية2008، ص24 مرجع سابق .

[3] المادة 02 من النظام رقم 09-05.

[4] الملحق رقم 03 من النظام رقم 09-05 .

[5] صلاح حواس المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF،جامعة الجزائر سنة 2008،ص 205 .

أ- نتيجة الدورة .

ب- كل عنصر من عناصر إيرادات و مصاريف الدورة المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة كما يفرضه النظام المحاسبي الدولي .

ج- آثار تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة حسب المخطط المحاسبي المالي .

فجدول تغيرات في الأموال الخاصة هو على شكل مصفوفة يبين في جانب الأسطر العناصر التي تأثر على الأموال الخاصة ، وفي جانب الخانات (الأعمدة) البنود المعنية بالتغير (رأسمال اجتماعي، علاوات الإصدار ، فروقات إعادة التقييم ،الاحتياطيات والنتائج). ينطلق من عناصر لسنة "ن-2" ، هذا الجدول يبين لنا كيف تغيرت العناصر المكونة للأموال الخاصة وما هي العمليات المسئولة عن هذا التغير.

5) ملحق الكشوف المالية (الإيضاحات) [1]

الملحق هو مجموع الوثائق الإجبارية التي لا يمكن فصلها عن الميزانية وحساب النتائج ،تظهر فيه معلومات ضرورية لتحليل سليم للوضعية المالية للمؤسسة .

إن الملحق يكمل المعلومات التي تظهر في الحسابات التلخيصية للميزانية و جدول النتائج ويتمثل في نص أدبي أو جداول تفصل بعض البنود المحاسبية، يعتبر الملحق قائمة مالية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم و الطرق المحاسبة المعتمدة ، يعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم والإفصاح (مبدأ الإفصاح الشامل) يعطي معلومات عن الشركات الحليفة، الفروع، الشركة الأم...الخ وكل العمليات الخاصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية (لأن المعلومات تفصيلية) لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة.

كل قائمة من القوائم المالية سواء الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول التدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة، تحتوي على عمودا للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة، كما تكون القوائم معدة لمقارنة الدورة "ن" بالدورة "ن-1"كل المعلومات التي تعتبرها معتبرة تضيفها إلى الملحق لتجعل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية أكثر إفصاحا .

وعليه فإن كل المؤسسات المعنية بتطبيق ملزمة بإعداد وعرض قوائم مالية في نهاية الدورة المحاسبية عادة 12 شهرا ، وهي : الميزانية ، حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج .

[1] صلاح حواس مرجع سابق ،ص 206 .

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص مكونات القوائم المالية حسب (IAS/IFRS) في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1) : يبين عناصر القوائم المالية

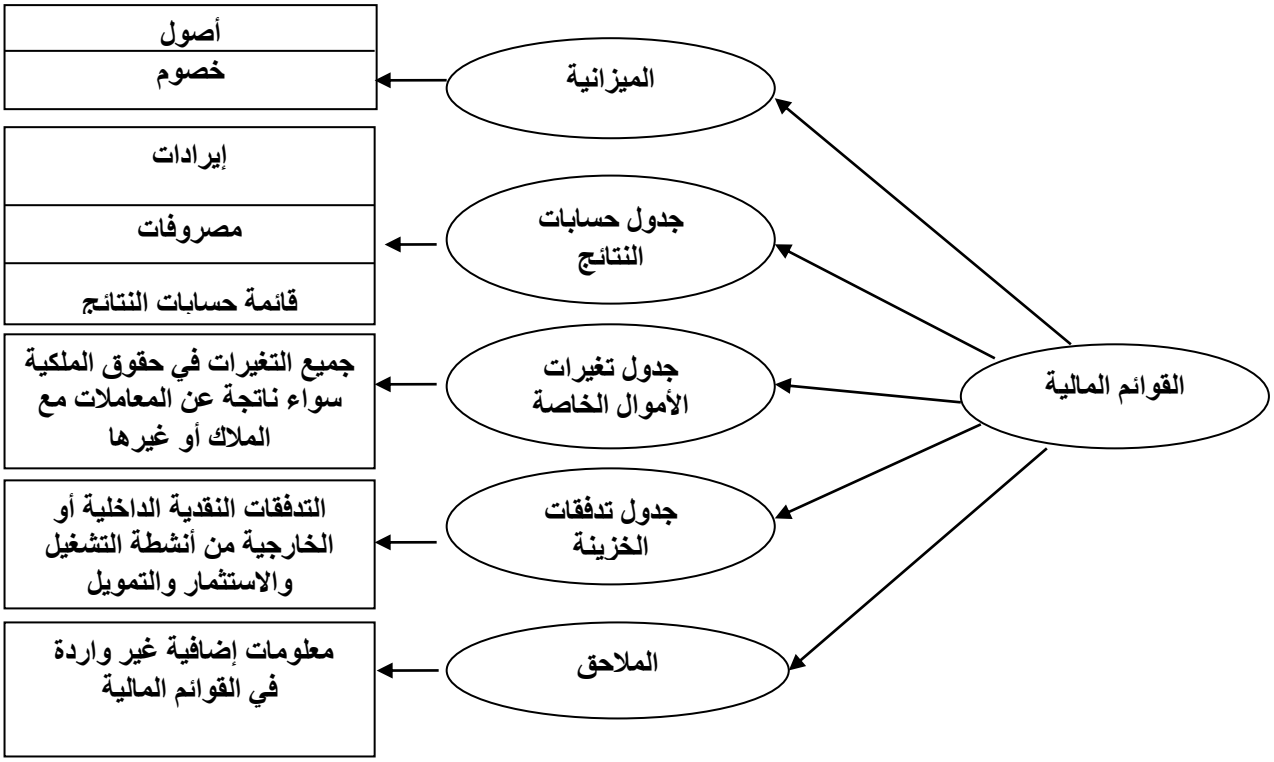

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على النظام المحاسبي المالي الجديد(scf) المطبق في الجزائر إبتداءا من سنة 2010

الفرع الثالث : دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية :

يتم التطرق في هذا الفرع إلى دور محافظ الحسابات بعد تحديد مفهومه ومهامه في الآتي:

أولا: تعريف محافظ الحسابات

نصت المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 على أن محافظ الحسابات هو :

"كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها".[1]

بالإضافة الى التعريف السابقة توجد عدة تعار يف لمحافظ الحسابات نذكر منها :

- المدقق: هو الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنة أو يكون على عضوية في مكتب أو شركة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيين، وهو الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عند إنجاز مهمة التدقيق[2].
- ويعرف محافظ الحسابات بأنه شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة ، هدفه الرئيسي هو المصادقة على القوائم المالية، كما يمكنه من مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته في شركة وتجدر الإشارة إلا أن هناك عدة ألقاب مختلفة تطلق على محافظ الحسابات منها المحاسبون المعتمدون ، المحاسبون القانونيون، مراجع خارجي، مراقب الحسابات.[3]
- كما يعرف كذلك بأنه الشخص الذي يطمئن له المساهمين على سلامة النتائج التي تظهرها الحسابات النهائية في شكل تقرير يرفعه إليهم في ختام المراجعة السنوية.[4]

ثانيا:خصائص محافظ الحسابات

من خلال التعاريف السابقة لمحافظ الحسابات ووفق ما نص عليه القانون التجاري والمادة 22 من قانون 10-01 عدة خصائص نذكر منها: الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة المهنية، سر المهنة، العلاقة مع زملاء المهنة.

ثالثا: مهام محافظ الحسابات

لقد حددت مهام محافظ الحسابات وفقا لقانون 10-01 ، في الجريدة الرسمية المؤرخة بتاريخ: 29 جوان 2010 وبالتحديد في المواد 25 و24 و23 على النحو التالي: [5]

أ- مهام عادية :

1. شهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ,العدد 42، الصادرة بتاريخ: 29 جوان 2010 , ص 07.

[2] زاهرة توفيق عاطف سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق ، اط1، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص191 .

[3] عبد السلام عبد الله ، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر2008 ، ص28 .

[4] حسين عمر ، الموسوعة الإقتصادية ط 4 ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع،1992 القاهرة مصر ، ص422 .

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,اقانون رقم 10-01 مرجع سبق ذكره ، ص 7.

2. يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء حاملي الحصص؛
3. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسير؛
4. يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
5. يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه؛
6. المصادقة على الحسابات المدمجة أو الحسابات المدعمة ,من حيث صحتها وانتظامها وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

ب– مهام خاصة :[1]

1. إخبار الجمعية العامة العادية في حالة عدم انتظامية ودقة الحسابات؛
2. فحص حصص المساهمين؛
3. إثبات أن الأصول الصافية تساوي على الأقل رأس المال الاجتماعي في حالة تحويل المؤسسة؛
4. دعوة الجمعية العامة العادية للمساهمين للاجتماع في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك؛
5. التدخل في حالة تغيير رأس المال الاجتماعي (بالزيادة أو بالتخفيض)؛
6. يرفع محافظ الحسابات الى وكيل الجمهورية كل فعل جنائي اطلع عليه في إطار مهمته الدائمة؛
7. تقييم اقتراحات تعديل الأشكال والطرق الخاصة لحسابات النتائج والميزانية؛
8. ممارسة الحق التفاضلي للاكتتاب؛
9. إبلاغ الجمعية العامة السنوية في حالة وجود مخالفة اكتشفها؛
10. فحص متطلبات التنازل ، الاندماج ، الانفصال وتصفية الشركات.

يترتب عن مهمة محافظ الحسابات حسب ما نصت عليه المادة 25 من نفس القانون 10-01 إعداد التقارير التالية:[2]

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون على إنتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة ,أو عند الإقتضاء رفض المصادقة مع تقديم التبرير على ذلك؛
- تقرير خاص حول الإتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الإجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المؤسسة ؛
- تقرير خاص حول ملاحظة تهديد محتمل على إستمرار الإستغلال.

[1] المادة715 مكرر من القانون التجاري الجزائري من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 ص 127 وص145.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 42 ،المادة 25, ص7.

رابعا: دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية :

يؤدي محافظ الحسابات دورا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، فالإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية. ويمكن زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل، وهو الطرف المعروف باسم المراجـع

أو مراقب الحسابات، والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيما إذا كانت هذه القوائم المالية تعبر عن جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائجها وأنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبدون هذا الرأي من المراجعين المستقلين، فإن متخذي القرارات الخارجيين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على ما إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم وأنه يمكن الإعتماد عليها، ولذلك فإن هناك وجهة نظر اتجاه المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطر، والتعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية تقليل المخاطر في المعلومات إلى مستوى مقبول إجتماعيا وتقديميا إلى مستخدمي القوائم المالية؛ حيث يقع النشاط الإقتصادي في ظل ظروف من مخاطر الأعمال وهي المخاطر التي تتوقها الشركة كزيادة معدلات التضخم أو زيادة الضرائب أو جذب العملاء من قبل المنافسين أو خسارة منح حكومية أو حدوث إضراب من قبل العاملين أو ما يشبه ذلك من المخاطر المستقبلية، وعلى العكس من ذلك توجد إحتمالات مستقبلية بوقوع أحداث إيجابية، ولا يؤثر المراجعون مباشرة على مخاطر الأعمال التي تواجه المنشآت. والمخاطر المعلوماتية هي إحتمال أن تكون المعلومات المالية التي تنشرها منشأة ما خاطئة أو مضللة. حيث يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون على التقارير المالية لإتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة، كما يستخدمها الدائنون(الموردون والبنوك وغيرهم)للتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الإئتمان التجاري أو القروض للمنشآت أم لا، كما تستخدم نقابات العمال التقارير المالية للمساعدة في تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد الأجور والمرتبات كما تستخدمها الجهات الحكومية لإعداد التحليلات الإقتصادية ووضع القوانين المتعلقة بالضرائب والدعم وغيرها، ولا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية موثوق بها أم لا ,فلا يوجد لديهم الخبرة ولا الموارد ولا الوقت لفحص آلاف الشركات للحصول على ما يبغون بشأن صحة التقارير المالية لذلك فإن المراجعين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة(أي التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في التقارير المالية) وهو الأمر الذي يقلل مخاطر المعلومات ,وهو ما يبرز الخدمة الجليلة التي تقدمها المراجعة لمستخدمي التقارير المالية والمجتمع.[1]

[1] طارق عبد العال حماد ,تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار ومنح الإئتمان ,الدار الجامعية ,الإسكندرية, مصر 2006 , ص ص 41،42

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول لأهم الدراسات السابقة (المحلية والعربية والأجنبية) التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة ، وفي المطلب الثاني نتطرق لنقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية.

–المطلب الأول: الدراسات السابقة

يتم تجزئة هذاالمطلب للفروع التالية

–الفرع الأول : الدراسات السابقة على المستوى المحلى

يتم التطرق في هذا الفرع للدراسات السابقة ذات العلاقة بدراستنا على المستوى المحلي كما يلي:

1. دراسة (فرحات فاطمة الزهراء ، 2016) [1]، بعنوان: **" فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية "**.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمتع محافظ الحسابات بالاستقلال والكفاءة المهنية التي تمكنه من الوصول لإبداء رأي فني محايد ، والدور الذي يؤديه محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية التي تؤثر على الثقة في القوائم المالية، فقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري تم توضيح ما يتعلق بموثوقية القوائم المالية التي يراجعها محافظ الحسابات وبيان مدى فعاليتها في تعزيز هذه الموثوقية؛ أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على منهج دراسة الحالة والذي اعتمد فيه على المقابلة والملاحظة ، وقد توصلت الباحثة إلى أن تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية مما يزيد من ثقة المعلومة المالية، وان المراجعة القانونية تزيد المنفعة عند استخدام القوائم المالية، حيث أن محافظ الحسابات يقدم تقريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية وكذالك مدى صحة هذه القوائم لتحديد درجة الاعتماد عليها .

2. دراسة (غوالي محمد البشير، 2013) [2]، بعنوان: **"دور المراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية"**.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى اثر إمكانية إعطاء عملية المراجعة تأكيدات مطلقة من أن القوائم المالية خالية من الأخطاء ومدى قدرة خدمة المراجعة في تحقيق الرضا للمستفيدين من خدمات المراجعة ، ومن خلال هذه الدراسة تم تحليل استمارة استبيان وقد توصل الباحث إلى أن هناك وجود تفاوت في أراء أطراف المحيط المهني حول جوانب عدة تتعلق بطبيعة عمل المراجع ودوره ومسؤولياته ، كما أن في نظر العديد من مستخدمي القوائم المالية أن المراجع الذي لا يكتشف الأخطاء وعيوب الإدارة فلا داعي لوجوده في الشركة، مما يدل على عدم استيعاب هؤلاء لمهمة المراجع وللدور الذي يؤديه.

[1] فرحات فاطمة الزهراء، "فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر سنة 2016.

[2] محمد البشير غوالي ، مقال علمي ، "دور المراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية "، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر العدد 12، 2013.

-الفرع الثاني: الدراسات السابقة على المستوى العربي

يتم التطرق في هذا الفرع للدراسات السابقة ذات العلاقة بدراستنا على المستوى العربي على النحو التالي:

1.دراسـة (الفالـح عبد الحسن دواد، 2012) بعنـوان: **"دور التقارير الماليـة المنشـورة للشركـات المساهمـة في تلبية إحتياجات المستخدمين من المعلومات"دراسة استطلاعية على عينة من الوسطاء والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية".** [1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه معلومات التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في قرارات المستخدمين المتعلقة ببيع وشراء أسهم هذه الشركات؛ حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول افتقار التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية إلى كفاءة نتيجة قلة المعلومات المتوفرة التي تلبي احتياجات المستخدمين إليها لإتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد إعتمد الباحث في بحثه على أسلوب الإستقراء في عرض الجوانب النظرية للموضوع والدراسات السابقة ، أما الجانب التطبيقي فقد قام بتصميم إستبيان موجهة للوسطاء الماليين والمستثمرين المتعاملين في هذا السوق وأسفرت الدراسة الى النتائج التالية:

-أن هؤلاء المستخدمين لا يحصلون على التقارير المالية للشركات بسهولة ويسر وأنها توفر لهم في الوقت المناسب وحاجيتهم إليها.

- يعتمد هؤلاء المستخدمين على هذه التقارير في قراراتهم الإستثمارية حيث يفهمون المعلومات المحاسبية و يستخدمونها بالشكل الملائم والصحيح

-لا يكتفي هؤلاء المستخدمين، بمعلومات التقارير المالية للشركات ويحاولون الحصول على معلومات أخرى ومن مصادر أخرى تساعدهم في قراراتهم الاستثمارية .

2.دراسة (منذر يحيى الداية، 2009)[2]بعنوان: **"أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، فلسطين".**

هدفت هذه الدراسة إلي تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة ، كذلك عملت علي قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبة في قطاع الخدمات في قطاع غزة ، بالإضافة إلي معرفة المعوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واستكمال الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الوصفي للحصول علي البيانات المتعلقة بالجانب النظري، كما تم استخدام الإستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم تفريغها و تحليلها باستخدام SPSS واستخدام الاختبارات و المعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلي دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة؛ حيث تم توزيع الإستبانة علي كافة المحاسبين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة الذين يعدون القوائم المالية.

و لقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين و حجم الإيرادات و حجم رأس المال له اكبر الأثر علي استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية ، كذلك إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية و زيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات و ملائمتها و إمكانية الاعتماد عليها و الحصول عليها في الوقت المناسب.

---

[1] الفالح عبد الحسن دواد ، "دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات "، دراسة استطلاعية على عينة من الوسطاء والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ، 2012.

[2] منذر يحي الداية ، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2009.

-الفرع الثالث: الدراسات السابقة على المستوى الأجنبي

يتم التطرق في هذا الفرع للدراسات السابقة ذات العلاقة بدراستنا على المستوى الأجنبي وفقما يلي:

1.دراسة: (Rezaee.Z, 2004) بعنوان "Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti-fraud Education ,Programs, and Auditing"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطرق التي تساعد على استعاد ثقة المجتمع مستخدمي القوائم المالية ومهنة المراجعة في المجتمع الأمريكي، خاصة بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش المالي وما تبعها من أثار سلبية على أسواق المال في الفترة الخيرة وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة ، لأن ثقة المجتمع في أحكام مراقبي الحسابات وسمعتهم تؤدي دور هام في وظيفة المحاسبة والمراجعة كخدمة مضيفة للقيمة من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة، وأهم ما جاء بهذه الدراسة من نتائج:

- ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة المراجعة يرجع إلى تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات العامة المسجلة بالبورصة ، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات.
- إستعادة هذه الثقة مرة أخرى يتطلب جهود واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين المنظمين، الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المراجعة، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

2.دراسة: (Kenny and K. chan, 2000) بعنوان "Auditing standards in china- a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines"[2].

سعت الدراسة إلى معالجة التغيرات والتطورات المتلاحقة في المجال الاقتصادي والمالي للصين وزيادة الاستثمارات الحالية التأثير الواضح لإعادة النظر بشأن تطوير وتحديث النظام المحاسبي والمالي للدولة ليتواكب ويتفق مع الممارسات والإصدارات الدولية المختلفة والمرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة وتوفير كل المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث المهنة وتحسين نوعية المعايير لجمهور المحاسبين القانونيين في الصين، وأوضحت الدراسة أهم الأسباب والدوافع لإنشاء معايير المراجعة في الصين تتمثل في الدوافع التالية :

- ✓ التزايد المتسارع في عدد من المشروعات الخاصة وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية في الصين؛ مما يتطلب نوع من التطوير والتحديث للنظام المالي لغرض الإصلاح الاقتصادي ومواكبة كل المتطلبات؛
- ✓ التطور في سوق الأسهم المالية وتأثيره لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة تطوير بيئة مهنة المراجعة؛
- ✓ إن عملية الإصلاح الاقتصادي والتطوير لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة خلق نوع من التماثل أو التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

[1] Rezaee Z. " Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti-fraud Education ,Programs, and Auditing ", Managerial Auditing journal , 2004, Vol 19 ,N°1.

[2] Kenny Z. lin and hung chan, "auditing standards in china- a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines", the international journal of Accounting, vol.35, No.4(2000), PP. 559-577.

–المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى نقاط التشابه والاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة .

– الفرع الأول: أوجه التشابه : يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تتشابه مع دراستنا في النقاط التالية:

–توضيح الدور الفعال الذي يؤديه محافظ الحسابات وانعكاسه الايجابي على المؤسسات بصفة عامة.

– تحديد جودة القوائم المالية.

– تحديد دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية الموجودة بالقوائم المالية.

– الفرع الثاني: أوجه الاختلاف :

–الدراسات السابقة تختلف مع دراستها الميدانية في كونها ركزت على الاستبيان وأهملت الجانب المهني ، والذي يتضمن المقابلة والاستقصاء، عكس دراستنا الحالية التي اعتمدت على دراسة حالة في مكتب محافظ حسابات .

–كانت الدراسة الحالية عبارة عن دراسة تتبعيه لعمل محافظ الحسابات في تعزيز الموثوقية في القوائم المالية ،وهذا ما يجعلها تتميز عن الدراسات السابقة التي كانت تعتمد على تحليل التقارير والقوائم المالية .

–تعتبر الخدمات المقدمة من طرف محافظ الحسابات ذات أهمية بالغة ، فلا يمكن الاستغناء عنها لأنها تقوم بإضافة صورة حقيقية للكشوفات المالية للمؤسسة على اتخاذ القرارات ، من خلال الرأي الفني و المحايد الذي يصدر عن مدى صحة وعدالة وتعزيز الخصائص النوعية للقوائم المالية للمؤسسة .

–باعتبار محافظ الحسابات شخصا متخصصا و نزيها في إعداد التقرر ، وله دراية تامة بكيفية التعامل مع المعايير الجزائرية ظهرت أهمية محافظ الحسابات في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية في إضفاء الثقة و المصداقية على القوائم المالية، حيث ركزت دراستنا الحالية على محاولة التعرف على وجهة رأى محافظي الحسابات في القوائم المالية المودعة لدى المركز الوطني للسجل التجاري وإبراز دور عملية إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية . فلا يمكن الحكم على القوائم المالية أنها تمتاز بخاصية المصداقية إلا إذا تمت مراجعتها من قبل محافظ حسابات مستقل .

خلاصة الفصل :

من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بالجانب المفاهيمي للحسابات الاجتماعية ونطاق تطبيقها من حيث الأشخاص ومن حيث الموضوع،تبين لنا ما يلي :

-الحسابات الاجتماعية هي عبارة عن سلسلة من القوائم المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها من أجل إعطاء صورة مفصلة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

- الأساس الذي اعتمده المشرع الجزائري في تحديد نطاق تطبيق الالتزام بإشهار الحسابات الاجتماعية هو أساس قانوني يتمثل في الخضوع لأحكام القانون التجاري ، والتمتع بالشخصية المعنوية .

-بالنسبة للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وسع المشرع الجزائري من نطاقها بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية باعتبارها المدعم الرئيسي للمشروعات الاقتصادية الكبرى بسبب ما تمتلكه من وسائل تسمح لها بتقديم الائتمان المصرفي الذي يعد احد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التجارة .

-إشهار الحسابات الاجتماعية هو عبارة عن نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي وهو الإفصاح الإجباري، بالنسبة للأشخاص الاعتباريين ،إطلاع الغير (مستخدمو الحسابات الاجتماعية من هيئات مالية وإدارية ، متعاملين اقتصاديين تجار...الخ) بمضمون الحسابات الاجتماعية و التي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية عن المركز المالي للمؤسسة مما يجعل من إشهار الحسابات الاجتماعية إفصاح محاسبي إجباري يساهم في تحقيق شفافية أعمال الشركات وحوكمتها .

الفصل الثانـي:

الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات لمجموعة من المؤسسات للفترة الزمنية (2016-2017)

-تمهيد:

يعتبر المركز الوطني للسجل التجاري بمثابة مرصد يتكفل بجمع وحفظ المعلومات التجارية ونشرها ، وتمكين كل من يهمه الأمر من الإطلاع عليها بعد إعداد إدارة المؤسسة لحساباتها الإجتماعية، وعرضها على المراجعة الخارجية من أجل التأكد من صحة المعلومات المدرجة فيها يقوم مجلس الإدارة بتقديمها إلى الجمعية العامة التي تنعقد خلال الستة أشهر التي تلي قفل السنة المالية من أجل المصادقة عليها وذلك تمهيدا لعملية إيداعها لدى مراكز السجل التجاري خلال مدة محددة قانونا، ويعد الإيداع بمثابة إشهار لأن مصالح المركز الوطني للسجل التجاري تقوم بنشرها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية .

بعد التطرق في الفصل الأول من الدراسة الجانب النظري لعملية إيداع الحسابات الاجتماعية وكذالك لخاصية الموثوقية وكيفية عرض القوائم المالية و دور محافظ الحسابات، سنحاول في هذا الفصل ربط وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة (الموضوع) واختبار فرضيات الدراسة اعتمادا على الدراسة الميدانية التي كانت على مستوى مكتب محافظ الحسابات، و المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة، بغية التأكد من الدور الذي تؤديه عملية إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية، حيث قسمنا الفصل إلى :

- ✓ المبحث الأول: طريقة و أدوات المستخدمة في الدراسة.
- ✓ المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث في المطلب الأول إلى طريقة الدراسة أما في المطلب الثاني إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة.

-المطلب الأول: طريقة الدراسة الميدانية.

- الفرع الأول:المنهجية المتبعة

بعد تحديد مكان دراستنا الميدانية تم التوجه إلى محل الدراسة، حيث قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع محافظي الحسابات والإطارات المكتب المكلف بإيداع الحسابات الإجتماعية بمركز السجل التجاري بورقلة وذالك من أجل إتمام الدراسة.

-أولا المقابلة:

المقابلة تتمثل في مجموعة من الأسئلة متعلقة بالموضوع محل الدراسة، حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين.

- أسئلة المقابلة الخاصة بمحافظ الحسابات، يوجد مضمون المقابلة مفصل في (**الملحق رقم:02**).

- أسئلة المقابلة الخاصة بإطارات مكتب المكلف بإيداع الحسابات الإجتماعية المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة يوجد مضمون المقابلة مفصل في (**الملحق رقم:03**).

أما بالنسبة لقائمة الأساتذة المحكمين أسئلة مقابلة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين (**الملحق رقم 04**)؛

وأما بالنسبة لقائمة المحكمين أسئلة المقابلة إطارات المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة أنظر (**الملحق رقم 05**).

-ثانيا الملاحظة :من خلال مشاهدة والملاحظة وتتبع مختلف الخطوات الأساسية التي يقوم بها محافظ الحسابات في المكتبه وكذالك عمل مكتب إطارات المكلف بإيداع الحسابات الإجتماعية المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة وتم العمل في التقييم على استخدام وإتباع الطرق العلمية والعملية .

- الفرع الثاني:مجتمع الدراسة وعينتها

بما أن الإيداع القانوني للحسابات الإجتماعية يكتسي طابعا إجباريا وأن الشركات التجارية مقيدة بأجل شهر واحد إنطلاقا من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة العادية للقيام بإيداع على مستوى الفروع المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري وذالك بعد المصادقة من طرف الشركاء أو الممثل القانوني للشركة من جهة ومحافظ الحسابات أو خبير محاسبي فقد تم حصر عينة الدراسة في هذه الفئتين حيث أنهم المعنيين بالدراسة .

أولا: مجتمع الدراسة

أ-مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة:

هو مكتب بن داود للمحاسبة ومحافظ حسابات يقع في ولاية ورقلة شارع عطوات قدور بني ثور ورقلة؛ حيث يقوم هذا المكتب بعدة مهام وذلك حسب القانون 01/10 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد .

المكتب تم تأسسه سنة 2006 بموجب الاعتماد القديم رقم825: بتارخ1994/04/11 والذي أعيد إعتماده الجديد في 2017/02/06 تحت رقم: 1102 ومسجل في جدول المجلس الوطني للمحاسبة تحت رقم: 1755 كمحافظ حسابات ورقم:1520 كمحاسب معتمد ، والمكتب حاليا مقسم إلى قسمين :

1- قسم المحاسبة والجباية :به خمسة أعوان يرأسهم رئيس برتبة ماستر في المحاسبة والجباية .

2- قسم محافظ الحسابات: يقوم بمهام المراجعة ومحافظة الحسابات وبه ثلاثة أعوان تحت إمرة صاحب المكتب.

ب– مكتب إيداع الحسابات الإجتماعية مركز الوطني للسجل التجاري بورقلة:

من أجل التعمق في الإشكالية والدراسة الميدانية قمنا بالتوجه إلى المركز الوطني للسجل التجاري فرع ورقلة والاتصال برئيس المكتب المكلف بإيداع الحسابات الإجتماعية وإجراء مقابلة شخصية وطرح عدة تساؤلات قصد تجميع أكبر عدد من المعلومات الممكن استخدامها في الدراسة وذالك باستخدام وإتباع الطرق العلمية والعملية.

هو مكتب تم إنشاؤه على المستوى المركز المحلي للسجل التجاري بورقلة مع الانطلاق الفعلي لهذه لعملية بداية سنة2007، يترأسه رئيس مكتب إطار جامعي ويساعده ثلاثة إطارات (إطار قانوني، وإطار مالي، وإطار اقتصادي)كلهم يحملون شهادات جامعية ومكلفين بعملية إيداع الحسابات الإجتماعية.

ثانيا:عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة المختارة من مجتمع الدراسة في المختصين وأكاديميين و الإطارات المهنيين وهم كما يلي:

- محافظي الحسابات؛
- الخبراء المحاسبين؛
- إطارات المركز الوطني للسجل التجاري المختصين؛
- الأساتذة الجامعين المختصين.

– الفرع الثالث:متغيرات الدراسة.

– المتغير المستقل: الحسابات الاجتماعية.

–المتغير التابع: موثوقية القوائم المالية.

–المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

يتم التطرق في هذا المطلب للفروع التالية:

– الفرع الأول:الأدوات المستعملة في الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات ومكتب المكلف بعملية الإيداع بمركز الوطني للسجل التجاري بورقلة حولنا أولا قبل إجراء المقابلة معرفة، وتتبع كل الخطوات محافظ الحسابات وكذالك كل الأعمال التي يقوم بها إطارات السجل التجاري مكتب المكلف بعملية الإيداع، ثم قمنا بجمع المعلومات والوثائق والإحصائيات من التقارير والمحاضر والقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات التجارية الناشطة على مستوى ولاية ورقلة، التي تفيدنا في الدراسة الحالية.

–أولا:المقابلـة

1– محتوى المقابلة الخاصة بمحافظي الحسابات

س$_1$) هناك دور فعال لمحافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

ج$_1$) نعم له دور فعال لأنه يؤشر القوائم المالية بختمه الخاص وبذالك يتحمل مسؤولية المعلومات المنتظمة.

س$_2$) يمكن إعادة التحقق من القوائم المالية مع وجود بعض القصور من وجهة نظر محافظ الحسابات.

ج$_2$) نعم نمن وجهة نظر المحافظ له كل الصلاحيات لإعادة النظر في القوائم المالية وقد يذهب حتى الى إلغائها أو إعادتها بعد التصحيح.

س[3]) يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية

ج[3]) نعم هذا من الأدبيات المهنية وإن وجد عائق عليه أن يخبر العميل (المؤسسة)

س[4]) تبني المعايير المحاسبية الدولية له أثر إيجابي و الذي من خلاله زيادة المصداقية للقوائم المالية

ج[4]) نعم تبني معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي بشرط أن يكون محافظ الحسابات ملم ومطلع على فهم المعايير ومتتبع للتكوين المستمر مع لجنة التكوين.

س[5]) القوائم المالية حسب (scf) تتمتع بخصائص نوعية تجعلها توفر معلومات ذا مصداقية

ج[5]) نعم بالعموم لكن هناك بعض النقائص من ناحية الواقع الاقتصادي الجزائري ومن وجهة أخرى عدم إلمام التام بجميع الجوانب من طرف النظام المالي المحاسبي، باختصار لازلت هناك نقائص في الدراسة الحقيقية للنظام المحاسبي المالي.

س[6]) مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات لها تأثير على الخصائص النوعية للقوائم المالية

ج[6]) نعم لاسيما إن توفر عنصر الخبرة المهنية وإتقان العمل

س[7]) يوجد مستوى مرتفع من إدراك محافظي الحسابات لدورهم في مراجعة القوائم المالية

ج[7]) نعم بشكل عام خاصة إن توفر عنصر العفة.

س[8]) ما مدى درجة اهتمام محافظي الحسابات بتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية

ج[8]) من خلال التوجيهات والتسويات والتوصيات التي يشير إليها المحافظ يمكن تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية.

س[9]) هل يواجه هذا النظام المحاسبي المالي معوقات تؤثر على مصداقية القوائم المالية

ج[9])نعم أحيانا وذالك لعدم الفهم الصحيح للنظام من جهة وعدم الاهتمام بالتكوين المستمر للنظام ومتابعة مستجداته.

س[10]) تقرير محافظ الحسابات كافي لتحسين المعلومة المحاسبية و بالتالي تحسين جودة القوائم المالية

ج[10]) لست متفق مع هذا الرأي لأن المحافظ يعتمد على عينات من المعلومات، وقد تكون هناك معلومات ملفقة ولم يمر بها وبالتالي تكون النتائج مغايرة وبالتالي التقرير غير كافي لتحسين المعلومة.

س[11]) توحيد نماذج القوائم المالية يستوجب توحيد تقارير محافظي الحسابات و بالتالي تحسين جودة القوائم المالية

ج[11]) ليس بالضرورة لكن إن تم ذالك سيكون أحسن ولكن أرى صعوبة في تطبيق ذلك.

س[12]) تتضمن القوائم المالية المفصح عنها معلومات موضوعية من حيث إمكانية التحقق من صحتها

ج[12])نعم حيث أن هذه القوائم تكون غير قابلة للتغيير وبالتالي إمكانية التحقق من صحتها واردة.

س[13]) تقدم المؤسسة القوائم المالية بكل حيادية وعدم التحيز في القياس والإفصاح عن المعلومات

ج[13])نعم تقدم المؤسسة القوائم المالية بكل حيادية وعدم التحيز في القياس والإفصاح عن المعلومات

س[14]) هناك التزام من قبل المؤسسة بمسك مختلف السجلات والوثائق الثبوتية لمختلف المعاملات

ج[14]) نعم هناك التزام من قبل المؤسسة بمسك مختلف السجلات والوثائق الثبوتية لمختلف المعاملات وذلك طبقا للقوانين والإجراءات المعمول بها.

2-محتوى المقابلة الخاصة بإطارات المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة:

س[1]) ماهية الحسابات الإجتماعية، أو ما المقصود بإيداع "الحسابات الاجتماعية " ؟

ج[1]) هي القوائم المالية تتمثل سلسة من الجداول المحاسبية (الأصول، الخصوم، حساب النتائج، محضر الجمعية العامة).

س[2]) من المعني بإيداع الحسابات الاجتماعية ؟

ج[2]) كل الشركات ذات الشخصية المعنوية ملزمة بإيداع حساباتها عند نهاية كل سنة مالية وهي(الشركات ذات أسهم، المؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية، شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة أو ذات الأسهم، البنوك والمؤسسات المالية وكذا فروع البنوك الأجنبية).

س[3]) من المستثنى من بإيداع الحسابات الاجتماعية ؟

ج[3]) وهي (المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، فروع الشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر، تجمعات الشركات، المؤسسات العمومية البلدية والولائية).

س[4]) أين يتم إيداع الحسابات الاجتماعية ؟

ج[4]) يتم إيداع الحسابات الإجتماعية على مستوى الفروع المحلية للمركز السجل التجاري المتواجدة على مستوى 48 ولاية.

س[5]) أهم النصوص القانونية التي تنظم الإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية للمؤسسات التجارية و البنوك والمؤسسات المالية ؟

ج[5]) وهي على التوالي:

-الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/09/26 يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم؛

-الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم لأمر رقم03-11 المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض؛

-القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية؛

-المرسوم التنفيذي رقم92-70 المؤرخ في 1992/02/18، المتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛

-القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي؛

-النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها؛

-القانون المالية التكميلي لسنة2009.

س[6]) ما المغزى من الإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية ؟

ج[6])طبقا للمادة12 من القانون رقم04-08 المؤرخ في14أوت2004، متعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، يقصد بالإشهار القانوني الإجباري، بالنسبة للأشخاص المعنويين، إطلاع الغير هيئات مالية وإدارية، ومتعاملين إقتصاديين و والتجار، بمضمون الحسابات الإجتماعية والتي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية للصحة المالية للشركات التجارية.

س[7]) ما هي الوثائق الواجب تقديمها في ملف الإيداع الحسابات الاجتماعية ؟

ج[7]) الوثائق الواجب تقديمها في ملف الإيداع الحسابات الاجتماعية هي:

-بالنسبة للشركات التجارية نسخة واحدة باللغة العربية وترجمتها باللغة الفرنسية، لكل (من جدول أصول الميزانية وجدول الخصوم الميزانية، وجدول حسابات النتائج، محضر الجمعية العامة، التي تفصل في الحسابات الاجتماعية، موقع ويتضمن عبارة "المصادقة أو الموافقة على الحسابات).

-بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية نسخة واحدة، كل (من جدول أصول الميزانية، وجدول الخصوم الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول خارج الميزانية، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة، ومحضر الجمعية العامة، التي تفصل في الحسابات الاجتماعية، موقع ويتضمن عبارة "المصادقة أو الموافقة على الحسابات).

س^{8}) ما هو أجل إيداع الحسابات الاجتماعية ؟

ج^{8}) -بالنسبة للشركات التجارية يتم إيداع الحسابات الإجتماعية في أجل شهر واحد بعد تاريخ إنعقاد الجمعية العامة التي تفصل في التي تفصل في الحسابات الإجتماعية للسنة المعتبرة، للعلم فإنه بالإمكان تمديد أجل إنعقاد الجمعية العامة بالنسبة للشركات بموجب أمر صادر عن المحكمة المختصة إقليميا.

-بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ملزمة بإيداع حساباتها الإجتماعية في أجل ستة أشهر الأولى التي تلي قفل السنة المالية المذكورة أي إلى غاية تاريخ 30 جوان من نفس السنة والذي يعد كأخر أجل.

ويتم هذا الإيداع خلال ثلاثون يوما التي تلي المصادقة على الحسابات الإجتماعية من قبل الهيئة المختصة.

بإمكان المؤسسات المالية والبنوك تمديد هذا الأجل بناء على ترخيص خاص صادر عن اللجنة البنكية.

س^{9}) ما هي العقوبات المترتبة عن عدم إيداع الحسابات الاجتماعية ؟

ج^{9}) العقوبة بغرامة من 30.000دج إلى 300.0000دج بإضافة الي التسجيل في البطاقية الوطنية للغشاشين.

س^{10}) ما هي أهم التدابير التي ستتخذ ضد المخالفين ؟

ج^{10}) أهم الإجراءات التي ستتخذ ضد المخالفين ، بإضافة الي التسجيل في البطاقية الوطنية للغشاشين هو الآتي :

- الإستبعاد من الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية المرتبطة بترقية الاستثمار؛
- الإستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من الإدارة الجبائية والجمركية و الإدارة المكلفة بالتجارة ؛
- الإستبعاد من المناقصة في الصفقات العمومية ؛
- الإستبعاد من عمليات التجارة الخارجية .

س^{11}) كيف يتم تحديد التعريفة المطبقة على إشهار الحسابات الاجتماعية ؟

ج^{11}) التعريفات الجديدة المطبقة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري هي 3.000دج للصفحة الواحدة بالنسبة لإشهار الحسابات الإجتماعية للشركات طبقا للقرار وزير التجارة المؤرخ في 2015/05/11 .

-ثانيا: الخطوات التي يقوم بها محافظ الحسابات

1- بإبرام اتفاقية بين محافظ الحسابات والمؤسسة محل التدقيق، ويتم ذالك طبقا لأحكام المادة12 من القانون المالية التكميلي رقم05-05 المؤرخ في 2005/07/25، فقد نص على أن تقوم الجمعية العامة للمؤسسة محل التدقيق بتعيين محافظ حسابات، ، يبين ويجسد كل ذلك عن طريق محضر تنصيب بعهدة تمتد على مدى ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

2- يقوم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق وذالك بالإطلاع على هيكلها التنظيمي وكل الوثائق الضرورية، (عقد التأسيسي للشركة، السجل التجاري، عقود التوظيف، التقارير السابقة لمحافظ الحسابات، القوائم المالية لثلاث سنوات ماضية) .

3- وبعدها يقوم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية بالتركيز على ثلاث عناصر أساسية وهي:

- تقييم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لاستنتاج تركيبة المؤسسة .
- تقييم النظام المعلومات والتسيير والشروط العامة للتسيير المحاسبي والمالي .
- تقييم كيفية إعداد الحسابات السنوية والملاحق ، ومعرفة ما يسمى بتقييم مراحل إنجاز القوائم المالية وملحقاتها المحاسبية والجبائية، ويركز كذلك على فحص الدفاتر المحاسبية، من أجل التأكد من وجود هذه الدفاتر مثلا دفتر الجرد ودفتر اليومية العامة في المؤسسة، وما مدى مطابقتها للإجراءات القانونية .

4- يشرع محافظ الحسابات في تدقيق حسابات القوائم المالية بإتباع أسلوب العينة ، وتأكيد على جميع العمليات خاصة بالعناصر الرئيسية للقوائم المالية .

- يقوم محافظ الحسابات بتدقيق حسابات الأصول للتأكد منها بمراقبة الميزانية الافتتاحية للمؤسسة للإطلاع على التحليل المحاسبي لأرصدتها،التثبيثات المسجلة في الدفاتر موجودة ، ومدى مطابقتها محاسبيا للنظام المحاسبي المالي ومقارنة التثبيتات العينية التي تم شرائها مع الوثائق المبررة لذالك .
- التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية الخاصة بالتثبيتات العينية ومعرفة طريقة الإهتلاك المتبعة من طرف المؤسسة، والتأكد من أن المؤسسة تمتلك عقود التأمين التي تغطي الكوارث .
- التحقق من بعض عناصر المخزون وبعض حسابات الغير، والتأكد من صحة تسجيلاتها المحاسبية ومعرفة طريقة تسجيلها وطرق تشكيل المؤونات ومدى مطابقتها للنظام المحاسبي المالي.
- التحقق من الجرد المحاسبي والجرد الفيزيائي لمخازن المؤسسة، ومدى مطابقتها للجرد الفيزيائي مع استخراج الفوارق إن وجدت سلبية كانت أو إيجابية .
- التحقق من صحة أرصدة المؤسسة لدى البنك والصندوق ، والاطلاع على جدول المقاربة الحسابات البنك ، والاطلاع على محاضر الصندوق السنوية والشهرية ومقاربتها مع الأرصدة المتواجدة على الموازنة الختامية .
- مراقبة حساب النتائج المجموعة السادسة والسابعة ، والتحقق من الربح المصرح به بالميزانية المحاسبية والجبائية والفرق بينهما .
- تدقيق حسابات الخصوم ويركز محافظ الحسابات في تدقيقه للخصوم على بعض حسابات رؤوس الأموال الخاصة .

وفي الأخير يقوم بإعداد التقرير النهائي، وذالك بتحرير التقرير النهائي وشهادة المصادقة بإعتبارهما خلاصة لعملية التدقيق التي قام بها، حيث أن إعداد شهادة المصادقة يتضمن تقرير المصادقة العناصر السابقة التي تطرق إليها محافظ الحسابات والإجراءات المتبعة مع إضافة التوصيات في حالة وجود نقائص تم اكتشافها ، ومع إدراج التحفظات الممكنة.

– الفرع الثاني: القوائم المالية وتقارير محافظ الحسابات

يتم التطرق في هذا الفرع لكل من القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات.

–أولا:القوائم المالية:

يتم التطرق في هذا العنصر للقوائم المالية التالية:

أ–الميزانية:

نتطرق فيما يلي للميزانية المؤسسة: (X)،أنظر (**الملحق رقم 01**).

جانب الأصول الجدول رقم (2–1):

التعيين	السنة الحالية 2017			2016
	الخام	الاهتلاكات و المؤونات	الصافي	الصافي
أصول مثبة غير جارية				
فا رق لاقتناء (GOOD WILL)				
التثبيتا ت المعنوية				
التثبيتا ت العينية				
أراضي				
عمارات				
تثبيتات عينية أخرى	*133 348 740,31*	*133 348 740,31*	*0,00*	*2 094 600,12*
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات قيد الانجاز			*0,00*	
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة				
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة			*0,00*	
السندات الأخرى المثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير الجارية	*24 833 800,00*		*24 833 800,00*	*36 315 000,00*
ضرائب المؤجلة على الأصول				
حسابات الإرتباط				
مجموع الأصول غير الجارية	*158 182 540,31*	*133 348 740,31*	*24 833 800,00*	*38 409 600,12*
الأصول جارية				
المخزونات و المنتجات قيد الصنع		*0,00*	*0,00*	
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	*34 262 000,00*	*0,00*	*34 262 000,00*	*89 205 500,00*
المدينون الأخرون	*54 286 737,88*	*0,00*	*54 286 737,88*	*132 372 474,58*
الضرائب		*0,00*	*0,00*	
الأصول الأخرى الجارية		*0,00*	*0,00*	
الموجودات و ما يماثلها			*0,00*	
توظيفات و أصول مالية جارية		*0,00*	*0,00*	
أموال الخزينة	*154 212 057,17*	*0,00*	*154 212 057,17*	*113 536 494,46*
مجموع الأصول الجارية	*242 760 795,05*	*0,00*	*242 760 795,05*	*335 114 469,04*
المجموع العام للأصول	*400 943 335,36*	*133 348 740,31*	*267 594 595,05*	*373 524 069,16*

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير محافظ الحسابات

جانب الخصوم الجدول رقم (2-2):

التعيين	2017	2016
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	*1 500 000,00*	*1 500 000,00*
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	*3 000,00*	*3 000,00*
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع(1)	*8 423 980,34*	*11 570 843,07*
رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد	*-4 848 926,43*	*-14 331 564,38*
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع I	***5 078 053,91***	***-1 257 721,31***
الخصوم غير جارية		
القروض و الديون المالية		
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		
مجموع الخصوم غير الجارية II	**0,00**	***0,00***
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	*254 274 233,93*	*368 423 083,55*
الضرائب	*1 620 363,60*	*1 352 917,80*
الديون الأخرى	*6 297 471,32*	*5 005 789,12*
خزينة الخصوم	*324472,29*	
مجموع الخصوم الجارية III	***262 516 541,14***	***374 781 790,47***
المجموع العام للخصوم	***267 594 595,05***	***373 524 069,16***

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير محافظ الحسابات

ب- جدول حسابات النتائج:

نتطرق في هذا العنصر لحسابات التكاليف والإيرادات للمؤسسة المعنية بالدراسة (X)

الجدول رقم (2-3):

التعيين	سنة 2017	سنة 2016
المبيعات و المنتوجات الملحقة (رقم الاعمال)	***248 002 500,00***	***265 838 250,00***
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		
الإنتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
إنتاج السنة المالية	***248 002 500,00***	***265 838 250,00***
المشتريات المستهلكة	*-26 785 115,61*	*-25 982 600,00*
الخدمات الخارجية و الاستهلاك الأخرى	*-194 188 407,05*	*-214 231 654,87*
استهلاك السنة المالية	***-220 973 522,66***	***-240 214 254,87***
القيمة المضافة للاستغلال(2-1)	***27 028 977,34***	***25 623 995,13***
أعباء المستخدمين	*-15 505 204,00*	*-11 280 208,06*
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	*-2 871 530,00*	*-613 942,00*
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	***8 652 243,34***	***13 729 845,07***
المنتجات العملياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى		*-48 242,00*
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	*-6 395,00*	*-1 891 370,00*
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		
النتيجة العملياتية	***8 645 848,34***	***11 790 233,07***
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية		
النتيجة المالية	***0,00***	***0,00***
النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	***8 645 848,34***	***11 790 233,07***
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	*-224 868,00*	*-219 390,00*
الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	***248 002 500,00***	***265 838 250,00***
مجموع أعباء الأنشطة العادية	***-239 581 519,66***	***-254 267 406,93***
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	***8 420 980,34***	***11 570 843,07***
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)		
النتيجة غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية	***8 420 980,34***	***11 570 843,07***

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير محافظ الحسابات

-ثانيا تقرير محافظي الحسابات

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من تقييم نظام الرقابة الداخلي والتقارير الخاصة. أنظر (**الملحق رقم01**)

أ-تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلي:

بناءا على الإتفاقية المبرمة مع الشركة، في إطار المهمة التي أوكلت لمحافظي الحسابات الشركة المسماة (X)

ويتم تقييم الرقابة الداخلية على النحو التالي:

_مراقبة السجلات القانونية:

تتكون هذه السجلات من نوعين هما:

1- السجلات المتعلقة بالمحاسبة:

تؤشر من طرف المحكمة وهي تتكون من سجل الجريدة العامة، سجل الأجرة، سجل الجرد المحاسبي سجل الجرد المادي، سجل محضر الإجتماعات العامة.

2- السجلات المتعلقة بالتسيير:

يخص العمال ويؤشر من مفتشية العمل والتي هي على التوالي سجل حوادث العمل، سجل العطل، سجل تحديد العمل، سجل الحوادث، سجل طب العمل...الخ، بعد تأكده بأن جميع السجلات القانونية محينة و مقيدة وفق ما تتطلبه معايير المتعارف عليها.

وخلاصة لتقييم الرقابة الداخلية التي قام بها تبين بأن جميع العمليات التي قامت بها الشركة للإعداد القوائم المالية الميزانية وجدول حسابات النتائج تمت وفق معايير النظام المحاسبي المالي، ولم يلاحظ وجود أي تعارض لذلك في إعداد هذه القوائم.

ب-التقارير الخاصة:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من التقارير التالية:

ب$_1$- تقرير حول الاتفاقيات:

الاتفاقيات التي قامت بها الشركة ينبغي ألا تتعارض مع ماتنص عليه المادة 628 من القانون التجاري.

ب$_2$-تقرير حول نتائج آخر سنتين:

يتم في هذا التقرير عرض نتائج آخر سنتين، ويمكن توضيح ذالك من خلال معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-4): جدول عرض نتائج السنوات الأخيرة

السنة	الربح	الخسارة
2016	11.570.843,07	-
2017	8.420.980,34	-

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير محافظ الحسابات

ب3- جدول خاص حول تطور النتيجة لآخر سنتين

في هذا التقرير يتم عرض تطور النتيجة المؤسسة لأخر سنتين ويتم توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): جدول تحليل وتطور النتيجة لآخر سنتين

التعين	سنة 2016	سنة 2017	فارق	نسبة الفارق%
رقم الأعمال	265 838	248 002	-17 836	-7
القيمة المضافة	25 623	27 028	1 405	5
النتيجة الصافية	11 570	8 423	-3 147	-27
المتاحات	113 536	154 212	40 676	36
اهتلاكات	1891	6 395	4 504	238
إستهلاكات	240 214	220 973	-19 241	-8
مصاريف العمال	11 280	15 502	4 222	37
الفرق بين أعباء العمال و القيمة المضافة	44	57	13	30
الفرق بين أعباء العمال ورقم الأعمال	4	6	2	47
استهلاك رقم الأعمال	90	89	-1	-1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير محافظ الحسابات

الشكل رقم (2-1): تحليل وتطور النتيجة لآخر سنتين

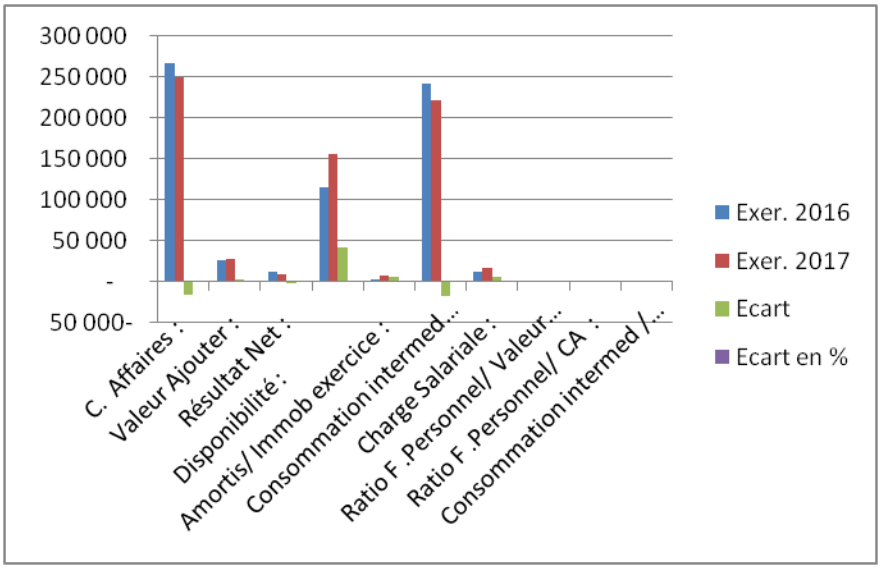

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير محافظ الحسابات.

– الفرع الثالث: محاضر الجمعية العامة والقوائم المالية لمجموعة من الشركات:

بعد أخذ عينة من محاضر إجتماع الجمعية العامة والقوائم المالية للشركات التجارية لسنة المالية (2016-2017) الملزمة بعملية الإيداع القانوني وتم التوجه إلى المركز الوطني للسجل التجاري فرع ورقلة والاتصال بالمكتب المكلف بعملية إيداع الحسابات الإجتماعية والاستعانة ببعض إحصائيات قصد التأكد، حتى نستطيع من خلال دراستها وتحليلها التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة (**أنظر الملحق رقم:06**)

الجدول رقم (2-6): الشركات المتواجدة على مستوى مقر بلدية ولاية ورقلة

محضر / البيان / شركة	الطرق وأساليب المعتمدة في إختبار موثوقية القوائم المالية	رأي محافظ الحسابات حول موثوقية القوائم المالية
X_1	1-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)
X_2	-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)
X_3	-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا محاضر الجمعية العامة العادية والقوائم المالية لسنة المالية2017

الجدول رقم (2-7): الشركات المتواجدة مستوى بلدية تقرت ورقلة

محضر شركة / البيان	الطرق وأساليب المعتمدة في إختبار موثوقية القوائم المالية	رأي محافظ الحسابات حول موثوقية القوائم المالية
X_4	1-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)
X_5	1-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)
X_6	1-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا محاضر إجتماع الجمعية العامة العادية لسنة المالية2017

الجدول رقم (2-8): الشركات المتواجدة على مستوى بلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة

محضر / شركة / البيان	الطرق وأساليب المعتمدة في إختبار موثوقية القوائم المالية	رأي محافظ الحسابات حول موثوقية القوائم المالية
X_7	1-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)
X_8	-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)
X_9	1-المصداقية – التعرف على المؤسسة المراقبة بصفة عامة – دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية – مراقبة الحسابات، ومصادقة محافظ الحسابات 2-إمكانية التحقق -توفر شروط موضوعية تسمح بالقياس العلمي -الإشارة إلى النقائص المكتشفة في القوائم المالية – الإشارة إلى نتائج التي استطاع محافظ الحسابات التحقق منها 3- الحيادية -شخص فني محايد مؤهل قانونيا	رأي نظيف (مصادقة)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية ومحاضر إجتماع الجمعية العامة العادية لسنة المالية2017.

– المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

سوف نتطرق في المطلب الأول الى عرض نتائج الدراسة أما في المطلب الثاني الى مناقشة نتائج الدراسة.

– المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

في هذا المطلب سوف نتطرق في الفرع الأول إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة X، ثم في الفرع الثاني إلي إختبار موثوقية التقارير المالية من طرف محافظ الحسابات أما في الفرع الثالث إلى ملائمة النتائج مع توصيات القوائم المالية.

– الفرع الأول:تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة(X)

من خلال الرقابة الداخلية للمؤسسة X، من طرف محافظ الحسابات وبعد قيامه بعملية المراجعة الداخلية للقوائم المالية تبين ما يلي:

– تبين أن جميع السجلات المتعلقة بالمحاسبة وكذلك المتعلقة بالتسيير محينة ومقيدة وفق ما تتطلبه معايير المتعارف عليها.

– وجود نظام معلومات محاسبي ينظم الرواتب والأجور وهو يبين إلى أن الشركة تحترم معايير تسيير مصلحة الرواتب والأجور.

– من خلال تطبيق إجراءات الجرد مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي.يجب إجراء عمليات الجرد المادية للممتلكات القابلة للاستهلاك بطريقة جدية.

– يجب إتمام المقاربة والتصفية الحسابات البنكية لمؤسسة X خلال السنة المالية.

– الاتفاقيات الخاصة التي قامت بها الشركة تمت وفق نص المادة 628 من القانون التجاري.

– يتضح من الجدول رقم (5–2) أن رقم الأعمال المؤسسة X إنخفض قليلا بالتوازي مع النفقات المختلفة لذلك المؤسسة تواصل في تحقيق أرباح

ويلاحظ خلال السنة المالية2017 أن الخدمات والمشتريات المستهلكة والمصاريف المستخدمين تمثل على التوالي 81.05% و 11.18% و6.47% النسب الأكثر أهمية مقارنة بالضرائب والرسوم، كما هو موضح في الجدول الموالي:

- الفرع الثاني إختبار موثوقية التقارير المالية للمؤسسة(X) من طرف محافظ الحسابات

من خلال القراءة و أسئلة المقابلة المباشرة مع محافظ الحسابات بغية معرفة كيفية توفر الموثوقية في القوائم المالية نجد أن محافظ الحسابات يتبع عدة خطوات ليثبت مصداقية المعلومة المحاسبية في القوائم المالية قبل المصادق عليها وذلك من توفر كل العنصر المعلومة قصد التعرف على المؤسسة بغية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي بناءا على معلومات المقيدة في سجلها التجاري، التسمية الإجتماعية، عدد الوحدات الثانوية وعناوينها، معرفة المسيرين والأشخاص الذين يتصل بهم في المؤسسة، لمحة تاريخية عنها، المراجع والوثائق الخاصة بالمؤسسة، والإطلاع على القانون الأساسي للمؤسسة لمعرفة طبيعة النشاط، قطاع النشاط التنظيم العام، هيكلة المؤسسة، السياسات، التنظيم الإداري والمحاسبي بالإضافة إلى مراقبة حساباتها و إمكانية التحقق منها، وتوفر عنصر الحيادية لأنه من أهم عناصر الموثوقية ،حيث أن القوائم المالية والمعلومات المحاسبية يجب أن يقوم بمراجعتها شخص فني محايد مؤهل قانونيا لا تربطه أي صلة بالمؤسسة وإدارتها وأعضائها، يؤدي عمله وفق عقد مبرم على أساس شروط محددة، وهذه كل المعلومات تم التأكد منها وموجودة مذكورة في تقرير محافظ الحسابات و تم مقارنتها مع معلومات المقيدة في موقع سي جلكوم (sidjilcom.cnrc.dz) الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري ، أنظر (**الملحق رقم07**).

- **أولا: عرض لميزانية المؤسسة(X_3) المودعة لدي فرع المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة:**

الجدول رقم (2–9): ميزانية المؤسسة: X_3 السنة المالية المقفلة في 2017/12/31

جانب الأصول

CODE_A	الأصول	خا م	الاهتلاكات/مؤونا ت	صافي	صا في (ن-1)
2	اصول مثبة غير جا رية				
207	فا رق لاقتناء ايجا بي او سابي (GOOD WILL)	0,00	0,00	0,00	0,00
20	التثبيتا ت المعنوية	0,00	0,00	0,00	0,00
21	التثبيتا ت العينية				
211	ا را ضي	0,00	0,00	0,00	0,00
2131	عمارات	0,00	0,00	0,00	0,00
218	تثبيتات عينية اخرى	74 640 257,72	23 933 350,35	50 706 907,37	46 789 836,58
22	تثبيتات ممنوح امتيازها	0,00	0,00	0,00	0,00
23	التثبيتات الجاري إنجازها	0,00	0,00	0,00	0,00
26+	التثبيتات المالية				
265	السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة	0,00	0,00	0,00	0,00
26	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	0,00	0,00	0,00	0,00
271+	السندات الأخرى المثبتة				
274+	القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	2 015 196,21	0,00	2 015 196,21	940 000,00
133	الضرائب المؤجلة على الأصول	0,00	0,00	0,00	0,00
188	حسابات الإرتباط				
TNC	مجموع الأصول غير الجارية	76 655 453,93	23 933 350,35	52 722 103,58	47 729 836,58
3+	الأصول الجارية				
3	المخزونات و المنتجات قيد الصنع	20 476 544,00	0,00	20 476 544,00	92 363,30
4	الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة				
41	الزبائن	157 324 250,00	0,00	157 324 250,00	22 408 340,08
409+	المدينون الأخرون	1 500 000,00	0,00	1 500 000,00	0,00
44+	الضرائب	22 829 186,92	0,00	22 829 186,92	2 098 565,01
48	الأصول الأخرى الجارية	0,00	0,00	0,00	0,00
5	الموجودات و ما يماثلها				
50-	توظيفات و أصول مالية جارية	0,00	0,00	0,00	0,00
51+	أموال الخزينة	3 793 161,66	0,00	3 793 161,66	4 220 404,56
TAC	مجموع الأصول الجارية	205 923 142,58	0,00	205 923 142,58	28 819 672,95
TGA	المجموع العام للأصول	282 578 596,51	23 933 350,35	258 645 246,16	76 549 509,53

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية وتقرير محافظ الحسابات المودعة لدى الفرع مركز السجل التجاري بورقلة

الجدول رقم (2–10): **ميزانية** المؤسسة: X_3 السنة المالية المقفلة في 2017/12/31

جانب الخصوم

CODE_P	الخصوم	صا في	صا في (ن-1)
1	رؤوس الأموال الخاصة		
101	رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	1 000 000,00	1 000 000,00
109	رأس المال غير المطلوب	0,00	0,00
104+	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	0,00	0,00
105	فارق إعادة التقييم	0,00	0,00
107	فارق المعادلة	0,00	0,00
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	30 192 342,28	32 005,16
11	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	101 263,70	79 258,54
PSC	حصة الشركة المدمجة	0,00	0,00
PM	حصة ذوي الأقلية	0,00	0,00
T1	المجموع I	31 293 605,98	1 111 263,70
1+	الخصوم غير الجارية		
16+	القروض و الديون المالية	55 000 000,00	55 000 000,00
134+	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	0,00	0,00
229	الديون الأخرى غير الجارية	0,00	0,00
15+	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	0,00	0,00
T2	مجموع الخصوم غير الجارية II	55 000 000,00	55 000 000,00
4+	الخصوم الجارية		
40	الموردون و الحسابات الملحقة	148 629 999,85	19 922 938,36
444+	الضرائب	23 046 255,18	211 813,80
42+	الديون الأخرى	675 385,15	303 493,67
52+	خزينة الخصوم	0,00	0,00
T3	مجموع الخصوم الجارية III	172 351 640,18	20 438 245,83
TGP	المجموع العام للخصوم	258 645 246,16	76 549 509,53

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية وتقرير محافظ الحسابات المودعة لدى الفرع مركز السجل التجاري بورقلة

الجدول رقم (2–11): حسابات النتائج المؤسسة: X_3 السنة المالية المقفلة في 2017/12/31

CODE_T	التعيين	ن	ن-1
70	المبيعات و المنتوجات الملحقة (رقم الاعمال)	151 515 264,48	32 193 203,33
72	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	0,00	0,00
73	الإنتاج المثبت	0,00	0,00
74	إعانات الإستغلال	0,00	0,00
T4	إنتاج السنة المالية	**151 515 264,48**	**32 193 203,33**
60	المشتريات المستهلكة	98 615 819,30	15 000 000,00
61/62	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	5 329 198,23	258 864,65
T5	استهلاك السنة المالية	**103 945 017,53**	**15 258 864,65**
T15	القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	**47 570 246,95**	**16 934 338,68**
63	أعباء المستخدمين	4 225 039,56	2 024 069,97
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	910 379,45	3 181 957,95
T6	إجمالي فائض الإستغلال	**42 434 827,94**	**11 728 310,76**
75	المنتجات العملياتية الأخرى	0,00	0,45
65	الأعباء العملياتية الأخرى	6 594,45	0,05
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	12 235 891,21	11 697 459,14
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	0,00	0,00
T7	النتيجة العملياتية	**30 192 342,28**	**30 852,02**
76	المنتوجات المالية	0,00	1 153,14
66	الأعباء المالية	0,00	0,00
T8	النتيجة المالية	**0,00**	**1 153,14**
T9	النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	**30 192 342,28**	**32 005,16**
+695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00	0,00
+692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	0,00	0,00
T10	مجموع منتجات الأنشطة العادية	151 515 264,48	32 194 356,92
T11	مجموع أعباء الأنشطة العادية	121 322 922,20	32 162 351,76
T12	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**30 192 342,28**	**32 005,16**
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	0,00	0,00
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	0,00	0,00
T13	النتيجة غير العادية	**0,00**	**0,00**
T14	صافي نتيجة السنة المالية	**30 192 342,28**	**32 005,16**
T20	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)		
T21	صافي نتيجةالمجموع المدمج (1)		
DPM	و منها حصة ذوي الأقلية (1)		
PG	حصة المجمع (1)		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية وتقرير محافظ الحسابات المودعة لدى الفرع مركز السجل التجاري بورقلة

- **ثانيا :دراسة لميزانية المؤسسة(x_3) المودعة لدي فرع المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة:** تم إستخدام الميزانية المؤسسة في الدراسة لكونها مطابقة للميزانية المالية، وفيما يلي نعرض الجدول التالي الذي يوضح الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (2–12): لميزانية المالية مؤسسة x_3

الأصول	2017	2016
الأصول غير الجارية		
– تثبيتات عينية أخرى	*50 706 907,37*	*46 789 836,58*
– قروض و أصول مالية أخرى غيرالجارية	*2 015 196,21*	*940 000,00*
مجموع الأصول غير الجارية (1)	***52 722 103,58***	***47 729836,58***
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتجات قيد التصنيع	***20 476 544,00***	***92 363,30***
الحسابات الدائنة –الاستخدمات مماثلة		
–الزبائن	*157 324 250,00*	*22 408 340,08*
–المدينون آخرون	*1 500 000,00*	/
–الضرائب	*22 829 186,92*	*2 098 565,01*
الموجودات وما يماثلها		
–أموال الخزينة	*3 793 161,66*	*4 220 404,56*
مجموع الأصول الجارية(2)	***205 923 142,58***	***28 819 672,95***
مجموع العام للأصول(1) +(2)	***258 645 246,16***	***76 549 509,53***

الخصوم	2017	2016
الأموال الخاصة		
– رأس المال الصادر (حساب المستغل)	***1 000 000,00***	***1 000 000,00***
– العلاوات واحتياطات	/	/
–نتيجة الصافية	*30 192 342,28*	*32 005,16*
– رؤوس أموال خاصة أخرى	*101 263,70*	*79 258,54*
مجموع (1)	***31 293 605,98***	***1 111 263,70***
الخصوم غير الجارية		
– القروض والديون المالية	*55 000 000,00*	*55 000 000,00*
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	***55 000 000,00***	***55 000 000,00***
الخصوم الجارية		
– الموردون والحسابات الملحقة	*148629 999,85*	*19 922 938,36*
– الضرائب	*23 046 255,18*	*211 813,80*
–الديون الأخرى	675 385,15	303 493,67
– خزينة الخصوم	/	/
مجموع الخصوم الجارية (3)	***172 351 640,18***	***20 438 245,83***
مجموع العام للخصوم (1)+ (2)+ (3)	***258 645 246,16***	***76 549 509,53***

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية المؤسسة**x_3** المودعة لدى المركز المحلي للسجل التجاري بورقلة.

1) **حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية=** الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

أ – الأموال الخاصة = (رأس المال الصادر + النتيجة الصافية)

الأموال الخاصة لسنة 2017= 1 000 000,00 +30 192 342,28 = 31 293 605,98

الأموال الخاصة لسنة 2016= 1 000 000,00 +32 005,16 = 1 111 263,70

الخصوم غير الجارية لسنة 2017 = 55 000 000,00

الخصوم غير الجارية لسنة 2016 = 55 000 000,00

الأموال الدائمة= الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية.

الأموال الدائمة لسنة 2017= 86 293 605,98

الأموال الدائمة لسنة 2016= 56 111 263,70

ب–الأصول الثابتة=مجموع الأصول غير الجارية.

=(تثبيتات عينية أخرى+ القروض والأصول المالية الأخرى)

الأصول الثابتة لسنة 2017= (50 706 907,37 + 2 015 196,21) = 52 722 103,58

الأصول الثابتة لسنة 2016= (46 789 836,58 + 940 000,00) = 47 729 836,58

رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية لسنة 2017 = 86 293 605,98 - 52 722 103,58

= 33 571 502,40

رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية لسنة 2016 = 56 111 263,70 - 47 729 836,58

= 8 381 427,12

الجدول رقم (2–13): حساب رأس المال العامل لمؤسسة x_3 من أعلى الميزانية

البيـان	2017	2016
الأموال الدائمة	86 293 605,98	56 111 263,70
الأصول الثابتة	52 722 103,58	47 729 836,58
رأس المال العامل الصافي	33 571 502,40	8 381 427,12

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية المؤسسةx_3 المودعة لدى المركز المحلي للسجل التجاري بورقلة.

2) **حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية=** الأصول الجارية– الخصوم الجارية.

أ– الأصول الجارية= المخزونات والمنتجات قيد الصنع + الزبائن + المدينون آخرون+ الضرائب+ أموال الخزينة.

لسنة 2017 = 3 793 161,66 + 22 829 186,92 +1 500 000,00 +157 324 250,00 +20 476 544,00

= 205 923 142,58

لسنة2016 = 4 220 404,56 + 2 098 565,01 + 0,00 + 22 408 340,08 + 923 63,30

= 28 819 672,95

ب–الخصوم الجارية= الموردون والحسابات الملحقة+الضرائب+الديون الأخرى.

لسنة 2017 675 385,15 + 23 046 255,18 + 148 629 999,85

= 172 351 640,18

لسنة 2016= 303 493,67+ 211 813,80 + 19 922 938,36

= 20 438 245,83

رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية= الأصول الجارية – الخصوم الجارية.

رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية لسنة2017 = 205 923 142,58 – 172 351 640,18

= 33 571 502,40

رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية لسنة2016 = 28 819 672,95 – 20 438 245,83

= 8 381 427,12

الجدول رقم (2–14): حساب رأس المال العامل لمؤسسة x_3 من أسفل الميزانية

البيـــان	2017	2016
الأصول الجارية	205 923 142,58	28 819 672,95
الخصوم الجارية	172 351 640,18	20 438 245,83
رأس المال العامل الصافي	33 571 502,40	8 381 427,12

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية المؤسسة**x_3** المودعة لدى المركز المحلي للسجل التجاري بورقلة.

3) **التحليل العمودي للميزانية:**

من خلال الجدول السابق يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية الى البند الرئيسي في الميزانية ألا وهو مجموع العام للأصول ومجموع العام للخصوم حيث تعطى لكلاهما النسبة (100 %)، و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): التحليل العمودي لميزانية مؤسسة x_3 لسنة 2017

البند	مبالغ سنة 2017	النسب %
الأصول غير الجارية		
– تثبيتات عينية أخرى	*50 706 907,37*	*19,60*
– قروض و أصول مالية أخرى غيرالجارية	*2 015 196,21*	*0,78*
مجموع الأصول غير الجارية (1)	***52 722 103,58***	***20,38***
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتجات قيد التصنيع	***20 476 544,00***	***7,92***
الحسابات الدائنة –الاستخدمات مماثلة		
–الزبائن	*157 324 250,00*	*60,83*
–المدينون آخرون	*1 500 000,00*	0,58
–الضرائب	*22 829 186,92*	8,83
الموجودات وما يماثلها		
–أموال الخزينة	*3 793 161,66*	1,47
مجموع الأصول الجارية(2)	***205 923 142,58***	**79,62**
مجموع العام للأصول(1) +(2)	***258 645 246,16***	***%100***
الأموال الخاصة		
– رأس المال الصادر (حساب المستغل)	***1 000 000,00***	***0,38***
– العلاوات واحتياطات	/	/
–نتيجة الصافية	*30 192 342,28*	11,67
– رؤوس أموال خاصة أخرى	*101 263,70*	0,04
مجموع (1)	***31 293 605,98***	***12,10***
الخصوم غير الجارية		
– القروض والديون المالية	*55 000 000,00*	21,26
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	***55 000 000,00***	***21,26***
الخصوم الجارية		
– الموردون والحسابات الملحقة	*148629 999,85*	*57,46*
– الضرائب	*23 046 255,18*	*8,91*
–الديون الأخرى	675 385,15	0,26
– خزينة الخصوم	/	/
مجموع الخصوم الجارية (3)	***172 351 640,18***	***66,64***
مجموع العام للخصوم (1)+ (2)+ (3)	***258 645 246,16***	***%100***

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية المؤسسة**x_3**

4) التحليل العمودي لحساب النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي ألا وهو رقم الأعمال، حيث تعطى الرقم(100%) وينسب إليها استهلاك السنة المالية، إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة المالية...إلخ. وهو ما نوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–16): التحليل العمودي لحسابات النتائج مؤسسة x_3 لسنة 2017

البنـــد	مبالغ سنة 2017	النسبة %
المبيعات و المنتوجات الملحقة (رقم الاعمال)	*151 515 264,48*	*%100*
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع		
الإنتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1 إنتاج السنة المالية	***151 515 264,48***	***%100***
المشتريات المستهلكة	*98 615 819,30*	*65,09*
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	*5 329 198,23*	*3,52*
2 استهلاك السنة المالية	***103 945 017,53***	***68,60***
3 القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	***47 570 246,95***	***31,40***
أعباء المستخدمين	*4 225 039,56*	*2,79*
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	*910 379,45*	*0,60*
4 إجمالي فائض الإستغلال	***42 434 827,94***	***28,01***
المنتجات العملياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى	*6 594,45*	*0,00*
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	*12 235 891,21*	*8,08*
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		
5 النتيجة العملياتية	***30 192 342,28***	***19,93***
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية		
6 النتيجة المالية		
7 النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	***30 192 342,28***	***19,93***
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	*151 515 264,48*	*%100*
مجموع أعباء الأنشطة العادية	*121 322 922,20*	*80,07*
8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية	***30 192 342,28***	***19,93***
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)		
9 النتيجة غير العادية		
10 صافي نتيجة السنة المالية	***30 192 342,28***	***19,93***

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانية المؤسسة**x_3**

–الفرع الثالث:ملائمة النتائج مع توصيات القوائم المالية:

يمكن من الجدول السابق رقم (15–2) توضيح جانب الأصول في المؤسسة، حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل (79،62%) من إجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول غير الجارية نسبة (20،38%).

فيما يخص الأصول غير الجارية نلاحظ ارتفاع تثبيتات عينية أخرى التي تمثل (19،60%) من إجمالي الأصول، مقارنة بالقروض وأصول مالية أخرى غير الجارية ،ومن أجل معرفة أهمية تثبيتات عينية أخرى نقوم بإبراز وزنها النسبي بالنسبة لإجمالي الأصول الصول غير الجارية، حيث نجد أنها تمثل (96،177%).

فيما يخص الأصول الجارية يظهر الجدول أعلاه بوضوح ارتفاع كل من الوزن النسبي للزبائن التي تمثل (60،83%) من إجمالي الأصول ، وهذا بمقارنة بانخفاض الوزن النسبي لكل من الضرائب التي تمثل (8،83%) والمخزون الذي يمثل (92،7%)، وبأقل نسبة السيولة (الموجودات وما يماثلها) حيث تشكل نسبة (1،47%) من إجمالي الأصول.

– في هذا القسم من الجدول رقم (2–15) والمتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة (الخصوم والأموال الخاصة) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي على حساب مصادر التمويل الداخلي، بالرغم أن المؤسسة حققت نتيجة صافية ربح بنسبة (11،67%) من إجمالي الخصوم.حيث تقدر الأموال الخاصة نسبة (12،26%)، في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل بـ (21،26%).

أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل فهي تقدر بنسبة (66،64%)، كما نلاحظ في الجدول السابق إرتفاع نسبة الموردون والحسابات الملحقة حيث تمثل (57،46%) من إجمالي الخصوم، وتفوق تقريبا مجموع الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية، حيث تمثل نسبة هذه الأخيرة (33،52%).

–يبين من الجدول السابق (16–2)، المتعلق بتحليل العمودي لحسابات النتائج أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة بمبلغ 28 30192342 دج وتمثل (19،93%) من رقم الأعمال، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع استهلاك السنة المالية بنسبة (68،60%) من رقم الأعمال، وبالتالي يمكن أن نستنتج إن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط المالي وليس النشاط الاستغلالي.

– المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

في هذا المطلب سوف نتطرق في الفرع الأول إلى تفسير النتائج وتحليلها، ثم في الفرع الثاني إلي ربط النتائج بالفرضيات أما في الفرع الثالث إلى استنتاجات الدراسة.

– الفرع الأول: تفسير النتائج وتحليلها

-أولا: بالنسبة للمؤسسة x :

بعد الحصول على المفاهيم الكافية لخصوصيات المؤسسة والمعلومات والمراجع والمستندات المهمة التي تساعده في عملية المراجعة وتقييم الرقابة الداخلية تم التوصل إلى النتائج التالية من خلال دراسة المبالغ المحققة من طرف المؤسسة حيث لاحظ المحافظ الحسابات أن المؤسسة x حققت ربح قدره : 8420980.34 دج والذي تم المصادقة عليه. أنظر (**الملحق رقم 01**).

- **الأصول غير الجارية:**قيمة الإجمالية للأصول غير الجارية (الثابتة) لسنة2017 بلغت 133348740.31 دج بمقابل بقيت بنفس المبلغ في نهاية سنة 2016 ، بشكل عام انخفضت الأصول غير الجارية بعد إيداع التأمين والضمان خلال السنة قيد المراجعة.
- **الأصول الجارية:** رغم انخفاض الأصول المتداولة بنسبة 27.56%، لم تتغير المخزونات بالعكس انخفض حساب الزبائن بنسبة 61.59 % دون أي مخصصات خلال عام 2017 ، انخفضت الذمم المدينة الأخرى بشكل طفيف بنسبة 58.99%، خلال السنة المالية2017، فقد خضعت حسابات النقدية للمؤسسة إلى التسويات البنكية المقاربة البنكية.

–رؤوس الأموال: بلغت قيمة حقوق الملكية في سنة المالية 2017 مبلغ قدره 5078053.91دج مقارنة مع سنـــة الماليـــة2016 مبلغ قدره (1257721.31دج–)، مع حدوث تغيير إيجابي في صافي الأصول من قراءة البيانات المحاسبية لاحظت أن صافي الأصول قد تحول إلى إيجابي بعد تحقيق الربح قدره 8423980.34 دج خلال السنة المالية2017.

– الخصوم غير الجارية: لم تسجل أي حركة خلال عامي 2016 و2017.

– الخصوم الجارية:سجلت انخفاضا بنسبة 29.95%، حيث بلغت القيمة الإجمالية للخصوم المتداولة لسنة المالية2017 مبلغ قدره 262516541.14دج مقابل مبلغ قدره 374781790.47دج في نهاية عام 2016.

– منتجات الأنشطة العادية:بلغت قيمتها الإجمالية خلال السنة المالية2017 مبلغ قدره 248002500.00دج مقابل مبلغ قدره 265838250.00دج في نهاية عام 2016، أي إنخفاض بنسبة 6.71%.

– أعباء الأنشطة العادية: سجلت قيمة إجمالية خلال سنة 2017 بمبلغ قدره 239578519.66دج مقابل مبلغ قدره 254267406.93دج في نهاية عام 2016 بإنخفاض قدره 5.78%، حيث عرف صافي الدخل (النتيجة الصافية المالية) المؤسسة x إنخفاض بنسبة قدرها 27.22%.

-ثانيا: بالنسبة للمؤسسة x_3 :

1– من أعلى الميزانية: رأس المال العامل أكبر من الصفر يدل على حالة توازن FR>0

أموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة يدل على فائض في الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة إستطعت تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض في رأس المال العامل .

2– **من أسفل الميزانية: رأس المال العامل أكبر من الصفر** يدل على حالة توازن FR>0

أصول المتداولة أكبر القروض القصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل بإستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض المالي يمثل هامش الآمان وهو رأس المال العامل حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

– الفرع الثاني:ربط النتائج بالفرضيات:

مما سبق سوف نتطرق في ما يلي إلى ربط النتائج بالفرضيات

– أولا: إختبار الفرضية الأولى:

من خلال تتبع مراحل عملية إيداع الحسابات الاجتماعية و ما يقوم به محافظي الحسابات من مراجعة داخلية للمؤسسة وما تم عرضه في التقارير نستطيع الإجابة على أن الفرضية الأولى صحيحة ومؤكدة لأن معلومات الواردة بالقوائم المالية موثوق بها، وهناك وجود نسبي في صدق تمثيل المعلومة المحاسبية من وجهة نظر محافظ الحسابات نقول بأن هناك مصداقية في القوائم المالية المودعة من قبل المؤسسة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية نستطيع القول أن عملية الإيداع الحسابات تؤدي دور مهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لأنها تمكنهم من مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة عبر الزمن لتحديد وتقيم مركزها المالي وآدائها وحتى يتعرف المستخدمين على السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة.

– ثانيا: إختبار الفرضية الثانية:

بما أن القوائم المالية المفصح عنها والمودعة على مستوى الفرع المحلي للسجل التجاري بورقلة تتضمن معلومات موضوعية غير قابلة للتغير وبالتالي فإن إمكانية التحقق من صحتها وارد من وجهة نظر محافظي الحسابات، ومنه نستطيع القول أن الفرضية الثانية التي تقول أنه يمكن التحقق من القوائم المالية من وجهة نظر محافظ الحسابات صحيحة لتمكين محافظ الحسابات من تتبع عمل محاسب المؤسسة من خلال القوائم المالية أي أنها معروضة حسب النظام المحاسبي المالي ويمكن تتبعها من أي محاسب آخر باستعمال نفس أساليب ووسائل القياس المستعملة.

– ثالثا:إختبار الفرضية الثالثة:

إنطلاقا من المؤهلات الفنية القانونية التي يتمتع بها محافظ الحسابات في مجال عمله، و إستطاعته في إكتشاف الأخطاء القائمة في المؤسسة دليل على كفاءته المهنية والاستقلالية ، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثالثة التي تقول أن رأي الفني المحايد لمحافظ الحسابات من أهم عناصر الموثوقية، صحيحة وأكيدة، لأن القوائم المالية والمعلومات المحاسبية يجب أن يقوم بمراجعتها شخص فني محايد مؤهل قانونيا، لا تربطه أي صلة بالمؤسسة وإدارتها وأعضائها، ويؤدي عمله وفق عقد مبرم على أساس شروط محددة.

وأخيرا يمكن الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية: **دور إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية؟**

من خلال ما سبق تم التوصل الى أن عملية إيداع الحسابات الإجتماعية يتمثل في إيداع الإجباري للقوائم المالية والمرفوقة بتقرير الجمعية العامة الذي الذي يصادق على هذه الكشوف المالية، حيث تتم عملية الإيداع على مستوى إحدى فروع المركز الوطني للسجل التجاري، ولوجود صفة كل من التمثيل الصادق للوضع المالي للمؤسسة وإمكانية التحقق من المعلومات الواردة في القوائم والحيادية في المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسة، كما أن لمحافظ الحسابات دورا هاما في التعزيز مصداقية القوائم المالية، من خلال إبداء رأيه الفني المحايد خلال مختلف الملاحظات التي عرضها في تقريره حول مختلف الأحداث والتي قامت بها المؤسسة إضافة الى مختلف النقائص والأخطاء التي اكتشفها في تلك القوائم والتي يجب على المؤسسة تجنبها في السنة المالية القادمة، وعليه يمكن القول أن الإيداع القانوني للحسابات الإجتماعية تؤدي دورا كبيرا في تعزيز موثوقية القوائم المالية تجميع المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمتعاملين الإقتصاديين، حيث يستطيع مستخدمو هذه القوائم

الإستفادة منها وإتخاذ قراراتهم الإستثمارية بكل ثقة، كون هذه القوائم تعبر وتمثل على مختلف الأحداث والعمليات المالية للمؤسسة ويمكن التحقق منها من قبل أي محافظ حسابات أخر.

– الفرع الثالث:نتائج الدراسة

بعد ما تقدم به من أسئلة المقابلة الأولى الموجهة على محافظي الحسابات والثانية الموجهة لإطارات الفرع المحلى للسجل التجاري بورقلة وعرضنا لتقرير محافظ الحسابات المفصل والذي حاول من خلاله محافظ الحسابات التأكد من مصداقية وموثوقية القوائم المالية المعدة من طرف الشركة التي أوكلت له مهمة مراقبة حساباتها، و التي حولنا من خلالها معرفة دور المهم الذي يلعبه محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وبعد دراستنا للكشوف المالية والتقارير الشركات المودعة أي بعد إيداع الحسابات الإجتماعية لدى مصالح السجل التجاري و التأكد منها في الموقع سي جلكوم (sidjilcom.cnrc.dz) الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري ومقارنتها مع تقارير معدة من طرف محافظي الحسابات ، وجدنا أن هناك دور مهم تؤديه الحسابات الإجتماعية في تعزيز الموثوقية في القوائم المالية نوجز أهمها في ما يلي :

– أن عملية إيداع الحسابات الإجتماعية تلعب دور مهم في كيفية الحصول على المعلومات المالية في الوقت المناسب نظرا لدورها المهم في الحياة الاقتصادية بإعتبارها من المدخلات الأساسية في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

– بما أن إيداع الحسابات الإجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري يعتبر بمثابة بنك تجميع المعلومات المالية المتعلقة بالتجار وبالتالي تؤدي الى فتح المجال الاستثماري أمام الخواص المحليين والأجانب؛

– إن لمحافظ الحسابات دور مهم في مصداقية القوائم المالية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في نظام الرقابة؛

– تقرير محافظ الحسابات يلبي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية سواء المتعاملين الإقتصاديين الداخليين أو الخارجيين من خلال الثقة في رأي محافظ الحسابات؛

–أن لمحافظ الحسابات دور مهم من خلال حرصه على إعداد القوائم المالية بصورة صادقة من خلال رأيه الفني الصادق والذي يسعى من خلاله الى تحسين جودة القوائم المالية؛

– يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا وهذا ما يزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية؛

– تساهم المراجعة القانونية في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية، حيث أن محافظ الحسابات يقدم تقريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك مدى صحة هذه القوائم لتحديد درجة الاعتماد عليها.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة دور إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية؟ وعن كيفية تحقق الموثوقية في القوائم المالية وذلك من خلال أسئلة المقابلة مع محافظي الحسابات وإطارات الفرع المحلي للسجل التجاري بورقلة وقد قمنا بعرض أهم ما جاء به التقرير محافظ الحسابات و مدى

تحقق موثوقية القوائم المالية المتضمنة في هذا التقرير حيث توصلت إلى أن محافظ الحسابات له فعال في موثوقية القوائم المالية وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية.

الخاتمة:

من خلال تناول موضوع دور إيداع الحسابات الإجتماعية، في تتعزيز موثوقية التقارير المالية.، فقد كانت الدراسة محاولة للتوفيق بين الإطار النظري الذي يبين ماهية إيداع الحسابات الإجتماعية ونطاق الإلتزام بها والغاية من إعدادها هذا من جهة، ومن جهة ثانية التعريف على القوائم المالية ومحافظ الحسابات الذي أصبح عنصرا مهما في مجال الممارسة المهنية، والإطار العملي الذي أصبح جانبا متكاملا بذاته، حيث تشرف عليه مجموعة من الهيآت المهنية التي تسعى إلى إعتماده كآلية تعامل موحدة في المجال المحاسبي والمالي، وفي ظل السعي وراء معلومات تتصف بالمصداقية والتعبير العادل والملائم على وضعية المؤسسات بمختلف أنواعها.

في ظل تنامي حالات الفساد والاحتيال والانهيارات التي طالت كبريات الشركات الاقتصادية في العالم نتيجة عدم تماثل المعلومات بين منتجي هذه الأخيرة (الادارة) ومستخدميها (أصحاب المصالح) ،مما أدى الى تزايد الحديث في الوقت الراهن عن الإفصاح والشفافية باعتباره ألية لإنتاج المعلومات المالية الملائمة، حيث قامت العديد من الدول باستحداث جملة من الآليات التي ترمي الى تعزيز مستوى الإفصاح و الشفافية حول وضعية تعاملات الشركات الاقتصادية ،و نظرا لمتغيرات الجديدة في الاقتصاد الوطني والتي تشهد المنافسة الحرة و تطور آليات السوق، أصبح من الضروري إعتماد محافظ الحسابات كمهنة ضرورية لمتطلبات المرحلة، وكذلك تتبع، و إظهار الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية و وذلك من خلال تمكنه من إبداء رأيه الفني محايد حول مصداقية القوائم المالية، وتقويم النظام المولد لها، من أجلة تلبية جميع الأهداف المرجوة من عملية المراجعة بالنسبة لكل الأطراف المستفيدين من خدماتها.

– أولا: نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة جملة من النتائج يمكن إيجازها في مايلي:

1) أن إيداع الحسابات الإجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري يعتبر بمثابة بنك تجميع المعلومات المالية المتعلقة بالتجار وبالتالي تؤدي الى فتح المجال الاستثماري أمام الخواص المحليين والأجانب.
2) أن عملية إيداع الحسابات الإجتماعية تلعب دور مهم في كيفية الحصول على المعلومات المالية في الوقت المناسب نظرا لدورها المهم في الحياة الاقتصادية بإعتبارها من المدخلات الأساسية في عملية اتخاد القرار بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.
3) أن الشركات التجارية عمليا بإشهار أي بإيداع الميزانية وحساب النتائج فقط دون الكشوف المالية الأخرى المنصوص عليها في القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
4) يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء أدائه لمهامه في مراجعة الحسابات، وتظهر هذه الإستقلالية من خلال تصرفه بنزاهة وبدون تحيز عند أداء الخدمات المهنية، وهذا ما يدعم عملية إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.
5) يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا وهذا ما يزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية.
6) إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام هذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية.

7) تساهم المراجعة القانونية في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية، حيث أن محافظ الحسابات يقدم تقريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك مدى صحة هذه القوائم لتحديد درجة الاعتماد عليها؛

-ثانيا:إختبار الفرضيات

- ✓ **وفقا للفرضية الأولى** : يظهر لنا الدور المهم الذي تؤده عملية إيداع الحسابات الإجتماعية دور هام في تعزيز مصداقية القوائم المالية؛ من خلال مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية المعدة للقوائم المالية؛
- ✓ **من خلال الفرضية الثانية** : التحقق من مصداقية المعلومة المحاسبية له دور هام في تعزيز مصداقية القوائم المالية؛ حيث موثوقية المعلومة المحاسبية هي العامل الفعال في نجاح المهمة الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية سواء الخارجين أو الداخليين؛
- ✓ **نتيجة الفرضية الثالثة** : حيادية رأي محافظ الحسابات له دور هام في تعزيز موثوقية القوائم المالية؛ حيث تأثر محافظ الحسابات لأي ضغوطات أو تماشيه مع علاقات و الإدراة أو المالكين من شأنه التلاعب برأيه الذي يؤثر في تحرير تقرير محافظ حسابات يبدي فيه رأيه له شأن مهم في تحسين مصداقية القوائم المالية المودعة .

-ثالثا: التوصيات

تبعا لنتائج المتوصل إليها و إختبار فرضيات هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات لمحافظي الحسابات وللمؤسسات الاقتصادية ومستخدمي القوائم المالية وذلك من اجل الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ويمكن إيجازها في ما يلي:

- ضرورة إقامة نظام رقابة داخلي في كل مؤسسة والعمل على تفعيله والالتزام الصارم بإجراءات هذا النظام الرقابي؛
- على المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري بالتنسيق مع مصالح وزارة التجارة القيام بحملات تحسيسية وإعلامية على إيداع الحسابات الإجتماعية تجاه المتعاملين الاقتصاديين على مستوى كافة فروعها المتواجدة على مستوى التراب الوطني.
- ضرورة إعداد برنامج وطني يهدف الى تطهير المنظومة الاقتصادية من الشركات غير الناشطة وهذا بإشراك كل من المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية التجار وإدارة الضرائب وذالك بشطب كل شركة تثبت التحقيقات المباشرة بعدم نشاطها في الواقع.
- ضرورة إدخال تعديلات على القانون التجاري الجزائري بما يواكب الاصلاح المحاسبي.
- إجراء دراسات مماثلة في ولايات أخرى ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية.
- توسيع مسؤولية محافظي الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش، يهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في أرائهم عن صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية ونتائج أعمالهم؛
- ضرورة إقامة نظام رقابة داخلي في كل مؤسسة والعمل على تفعيله والالتزام الصارم بإجراءات هذا النظام الرقابي؛
- على محافظي الحسابات المشاركة في ندوات علمية متخصصة، محاضرات، ورشات عمل، وكذا المشاركة في الدورات التدريبية وذلك للسعي المستمر نحو تطوير أدائهم؛

-رابعا:آفاق الدراسة

- ❖ فعالية تقرير محافظ الحسابات في توصيل رأيه لمختلف مستخدميه.
- ❖ جودة معلومات المحاسبية القوائم المالية تزيد ثقة لمستخدمي القوائم المالية.
- ❖ أثر إلزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية على عملية المراجعة.
- ❖ مساهمة عنصر الحيادية في زيادة الثقة في القوائم المالية.
- ❖ أثر نزاهة المراجع الخارجي في تحسين مصداقية القوائم المالية.

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1. أحمد طرطار و أستاد.عبد العالي منصر ,**تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد الإطار النظري** ,ج للنشر والتوزيع الجزائر2015.
2. بن ربيع حنيفة,**الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFوالمعايير الدولية ,IAS/IFRS**الجزء الثاني ،منشورات كليك الطبعة لأولى 2013 .
3. حواس صلاح **المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF**،جامعة الجزائر سنة 2008
4. خالد جمال الجعارت،**معايير التقارير المالية الدولية7002** ، إثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008
5. زاهرة توفيق عاطف سواد ، **مراجعة الحسابات والتدقيق** ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2009
6. طارق عبد العال حماد ,**التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل** ,الدار الجامعية ,الإسكندرية ,مصر,2002.
7. طارق عبد العال حماد ,**تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار ومنح الإئتمان** ,الدار الجامعية ,الإسكندرية مصر 2006.
8. لصحن عبد الفتاح محمد و درويش محمود ناجي ,**أصول المراجعة** ,الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2000،
9. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ,**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم** ,الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض 2018/2017

ثانيا : المجلات العلمية و المداخلات

1. محمد البشير غوالي ، مقال علمي "**دور المراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية** "، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد **12**، **2013**.

ثالثا: الرسائل و الإطروحات

1. الفالح عبد الحسن دواد ، **دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات** ، دراسة استطلاعية على عينة من الوسطاء والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ، 2012.
2. فرحات فاطمة الزهراء، **فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية**. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة ورقلة سنة 2016.
3. منذر يحي الداية ، "**أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة ، 2009.

رابعا: القوانين و المراسيم

1. القانون التجاري للجمهورية الجزائرية ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,1993.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 42 الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010
3. القانون 04-08 المؤرخ في14أوت2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.الجريدة الرسمية العدد 52.
4. قرار مؤرخ في26 جويلية2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها الجريدة الرسمية عدد 19 .
5. الجريدة الرسمية عدد 76 الصادر في 29أكتوبر2009 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية
6. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم .
7. منشور المركز الوطني للسجل التجاري حول كيفية إيداع الحسابات الاجتماعية، سنة 2011

- **المراجع باللغة الأجنبية**

1. "Rezaee.Z, 2004 **Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti-fraud Education ,Programs, and Auditing**"
2. "0Kenny and K. chan, 200 **Auditing standards in china- a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines**"

الملاحق

الملحق رقم –01–

المؤسسة (X)

Ain Beida Ouargla

Rapport Générale de Commissariat aux comptes Exercice 2017

Cabinet BENDAOUD Abderrazak
Rue ATAOUAT Kaddour beni thour Ouargla
BP 2471er Mai Ouargla •
M f 195930010001551
Téléfax 029-76-57-27 - Mob 0660-45-40-14

Rapport

de contrôle interne
(Phase intérim)
2017

Monsieur le Gérant

Objet: *Rapport intérim*

En exécution de la mission qui m'a a été confiée, je vous présente mon rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers de votre S .A.R.L. pour l'exercice clos le 31/12/12017.

La présente partie du rapport comporte trois volets:

- rapport du contrôle interne

Veuillez agréer, Monsieur le Gérant l'expression de mes meilleures salutations.

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

Monsieur le Gérant

.

rapport de contrôle interne

Les contrôles effectué au niveau de la S .A.R.L. mon conduit aux conclusions suivantes :

1 - Les livres légaux:

Le contrôle des livres légaux de la S .A.R.L. nous a permis de constater l'existence des livres suivant :

- ***le livre journal***
- ***le livre de paie***
- ***le livre d'inventaire comptable***
- ***le livre d'inventaire physique.***
- ***registre des assemblées***

Je dois rappeler que ces livres existent au niveau de l'agence et ils sont régulièrement tenus.
Par ailleurs les autres livres soumis à l'inspection travail et à la CNAS sont également tenus à jours ; il s'agit des livres suivants :

Registre des accidents de travail.des mises en demeure
Registre du personnel s congé payé
Registre des arrêts de travail
Registre d'hygiène et sécurité.
Registre des accidents

2 - Les inventaires physiques :

La prise d'inventaires physiques des biens amortissables doivent être mené d'une manière sérieuse en appliquant les et les procédures d'inventaire à la lettre. ,

3 - Les comptes de disponibilité :

Les comptes bancaires de la S .A.R.L. doivent être rapproche et apurés au cour de l'exercice considéré

4 - La revus générale des états avant clôture:

Je doit vous informer que j'ai procédé au contrôle par sondage de l'ensemble des écritures comptables avant la clôture , les grands livres et les divers journaux auxiliaires et les états de clôture (BILAN & CR) avant l'arrêt des comptes.
Mon contrôle à ce sujet na pas relève de remarques importantes méritant à décrire.

D'une manière générale mon contrôle intérimaire ne m'a pas permis de constater les remarques significatives.

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

المؤسسة (X)

Ain Beida Ouargla

Monsieur le Gérant

Objet: ***Rapport commissariat aux comptes exercice clos le 31/12/2017***

En exécution de la mission qui m'a a été confiée, j'ai l'honneur de vous présenter mon rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers de votre S .A.R.L. .pour l'exercice clos le 31/12/12017.

Le rapport général comporte les volets suivants:

- *Rapport de certification*
  - *Les états financiers au 31/12/2017*
  - *Les Rapports spéciaux*
  - *Commentaires sur les Principaux postes des états*

Financiers

Veuillez agréer, Monsieur le Gérant l'expression de mes meilleures salutations.

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

Monsieur le Gérant de la X المؤسسة

RAPPORT DE CERTIFICATION

J'ai examiné les états financiers ci-joints de la S .A.R.L. GREAT SOUTH BENMANSOUR(GSB) pour l'exercice clos le 31/12/2017, comprenant le bilan d'un total net de 267.594.595,05 DA, et un total bénéficiaire de 8.423.980,34 DA et les tableaux annexés établis, selon la nouvelle forme des documents de synthèse prévus par le Système Comptable Financier.

Mon examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôles que nous avons considérés nécessaire eu égard aux règles de diligences normales.

Je certifie que les opérations de l'exercice clos le 31/12/2017 sont réguliers et sincères ,de même la situation financière de la S .A.R.L. . arrêtée à cette date tels qu'ils ressortent du bilan et des comptes de résultats reproduits en annexes jointes au présent rapport, conformément aux principes comptable généralement admis par référence au Système Comptable Financier (SCF)

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

المؤسسة (X)

Ain Beida Ouargla

Capital 1.500.000.00 DA

BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	**BRUT**	**AMO/PROV**	**2017**	**2016**
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	**133 348 740,31**	**133 348 740,31**	**0,00**	**2 094 600,12**
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours			**0,00**	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées			**0,00**	**0,00**
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	**24 833 800,00**		**24 833 800,00**	**36 315 000,00**
Impôts différés actif				
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**158 182 540,31**	**133 348 740,31**	**24 833 800,00**	**38 409 600,12**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		**0,00**	**0,00**	
Créances et emplois assimilés				
Clients	**34 262 000,00**	**0,00**	**34 262 000,00**	**89 205 500,00**
Autres débiteurs	**54 286 737,88**	**0,00**	**54 286 737,88**	**132 372 474,58**
Impôts et assimilés		**0,00**	**0,00**	
Autres créances et emplois assimilés		**0,00**	**0,00**	
Disponibilités et assimilés			**0,00**	
Placements et autres actifs financiers courants		**0,00**	**0,00**	
Trésorerie	**154 212 057,17**	**0,00**	**154 212 057,17**	**113 536 494,46**
TOTAL ACTIF COURANT	**242 760 795,05**	**0,00**	**242 760 795,05**	**335 114 469,04**
TOTAL GENERAL ACTIF	**400 943 335,36**	**133 348 740,31**	**267 594 595,05**	**373 524 069,16**

المؤسسة (X)

Ain Beida Ouargla

Capital 1.500.000.00 DA

BILAN (PASSIF)			
Libelle	**Note**	**2017**	**2016**
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 500 000,00	1 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		3 000,00	3 000,00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		8 423 980,34	11 570 843,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-4 848 926,43	-14 331 564,38
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**5 078 053,91**	**-1 257 721,31**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		**0,00**	**0,00**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		254 274 233,93	368 423 083,55
Impôts		1 620 363,60	1 352 917,80
Autres dettes		6 297 471,32	5 005 789,12
Trésorerie passif		324472,29	
TOTAL III		**262 516 541,14**	**374 781 790,47**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**267 594 595,05**	**373 524 069,16**

المؤسسة (X)

Ain Beida Ouargla

Capital 1.500.000.00 DA

Compte de Résultat /nature			
Libelle	**Note**	**2017**	**2016**
Ventes et produits annexes		**248 002 500,00**	**265 838 250,00**
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-production de l'exercice		**248 002 500,00**	**265 838 250,00**
Achats consommés		-26 785 115,61	-25 982 600,00
Services extérieurs et autres consommations		-194 188 407,05	-214 231 654,87
ii-consommation de l'exercice		**-220 973 522,66**	**-240 214 254,87**
iii-valeur ajoutée d'exploitation (i-ii)		**27 028 977,34**	**25 623 995,13**
Charges de personnel		-15 505 204,00	-11 280 208,06
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 871 530,00	-613 942,00
IV-excédent brut d'exploitation		**8 652 243,34**	**13 729 845,07**
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			-48 242,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-6 395,00	-1 891 370,00
reprise sur pertes de valeur et provisions			
v- résultat opérationnel		**8 645 848,34**	**11 790 233,07**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-Résultat Financier		**0,00**	**0,00**
VII-Résultat Ordinaire avant impôts (V+VI)		**8 645 848,34**	**11 790 233,07**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-224 868,00	-219 390,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL des produits des activités ordinaires		**248 002 500,00**	**265 838 250,00**
TOTAL des charges des activités ordinaires		**-239 581 519,66**	**-254 267 406,93**
VIII-Résultat Net des Activités Ordinaires		**8 420 980,34**	**11 570 843,07**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
ix-résultat extraordinaire			
x-résultat net de l'exercice		**8 420 980,34**	**11 570 843,07**

Monsieur le Gérant de la X المؤسسة

Ain Beida Ouargla

commentaire sur les principaux

poste des états financiers au 31/12/2017

Actifs non courants (Immobilisations):

la valeur brut des immobilisations de l'exercice 2017 s'élèvent à 133.348.740,31DA contre le même montant en fin 2016 soit aucun changement ni acquisition
et d'une manière générale les actifs non courant ont régresses suite a la baise des dépôts et cautionnement durant l'exercice considéré.

Actif courant

Les actifs courants ont connus une baisse de 27.56 %, les stocks n'ont pas été mouvemente, les créances clients ont régresses de 61.59 %.au cours de l exercice sans aucune provision constituée en 2017. les Autres débiteurs ont légèrement diminue de 58.99 %.au cours de l'exercice.
les comptes trésorerie en de la SARL ont fait objet de rapprochements bancaire.

Capitaux propres

La valeur des capitaux propres l'exercice2017 s'élèvent à 5.078.053,91 contre (-)1.257.721,31 DA en fin 2016 avec une évolution positif en matière d'actif net .
d après la lecture des données comptables, j ai constate que l'actif net a évolué en positif après la réalisation du bénéfice important au cour de l'exercice.
,

Passifs non-courants

la valeur des passifs non courants n'ont enregistres aucun mouvement au cour des exercices 2016 et 2017.

Passifs courants:

la valeur des passif courants de l exercice 2017 s'élèvent à 262.516.541,14 DA contre 374.781.790,47 DA en fin 2016 soit une baisse de 29.95%

Les comptes charges et produits

la valeur des produits total au cour de l'exercice 2017 s'élèvent à **248.002.500,00**DA contre **265.838.250,00** DA en fin 2016soit une diminution de 6.71 %

par contre les valeurs des charges total au cour de l'exercice 2017 s'élèvent à **239.578.519,66**DA contre **254.267.406,93** DA en fin 2016 soit une baisse de 5.78 %

en matière de résultat net la S .A.R.L. a accuse une baisse de 27.22%

il est claire d'âpres la lecture du CA l'activité de la S .A.R.L. a diminue légèrement en parallèle avec les divers charges, de ce fait la SARL continue a générer des bénéfices.
il est remarqué que les services, les achats consommes et charges personnels représentent les taux les plus signifiant par rapport au total des charges soit respectivement 81.05% ,11.18%et 6.47%

Charges	2017	%	2016	%
Achats consommés	-26 785 115,61	11,18	-25 982 600,00	10,22
Services extérieurs et autres consommations	-194 188 407,05	81,05	-214 231 654,87	84,25
Charges de personnel	-15 505 204,00	6,47	-11 280 208,06	4,44
Impôts, taxes et versements assimilés	-2 871 530,00	1,20	-613 942,00	0,24
Autres charges opérationnelles		0,00	-48 242,00	0,02
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-6 395,00	0,00	-1 891 370,00	0,74
Charges financiers		0,00		0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-224 868,00	0,09	-219 390,00	0,09
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00
	-239 581 519,66	100,00	-254 267 406,93	100,00

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

Monsieur le Gérant de la X المؤسسة

Ain Beida Ouargla

Rapport spécial
sur les conventions réglementées

L'article 628 du code de commerce stipule que : " toute convention entre une société et l'un de ces administrateurs soit directement soit indirectement doit à peine de nullité être soumise à l'autorisation préalable du conseil d'administration après rapport du commissaire aux comptes.

Dans ce cadre, j'ai l'honneur de vous informer que je n'ai pas eu connaissance, ni rencontré au cours de mes investigations des cas rentrants dans le champ d'application de l'article précité durant l'exercice 2017.

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

Monsieur le Gérant de la X المؤسسة

Ain Beida Ouargla

1° Rapport spécial sur les résultats des 02 derniers exercices.

Conformément à l'article 678 du code de commerce, nous rappelons les résultats antérieurs réalisés par la S .A.R.L. :

deficit	enefice	année
	11.570.843, 07	2016
	8.420.980, 34	2017

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes

المؤسسة X

Tableau d'analyse des résultats des deux derniers exercices

MDA

Désignation	*Exer. 2016*	*Exer. 2017*	*Ecart*	*Ecart en %*
C. Affaires :	*265 838*	*248 002*	*17 836-*	*7-*
Valeur Ajouter :	*25 623*	*27 028*	*1 405*	*5*
Résultat Net :	*11 570*	*8 423*	*3 147-*	*27-*
Disponibilité :	*113 536*	*154 212*	*40 676*	*36*
Amortis/ Immob exercice :	*1 891*	*6 395*	*4 504*	*238*
Consommation intermed (61+62)	*240 214*	*220 973*	*19 241-*	*8-*
Charge Salariale :	*11 280*	*15 502*	*4 222*	*37*
Ratio F .Personnel/ Valeur Ajoutée :	*44*	*57*	*13*	*30*
Ratio F .Personnel/ CA :	*4*	*6*	*2*	*47*
Consommation intermed / CA	*90*	*89*	*1-*	*1-*

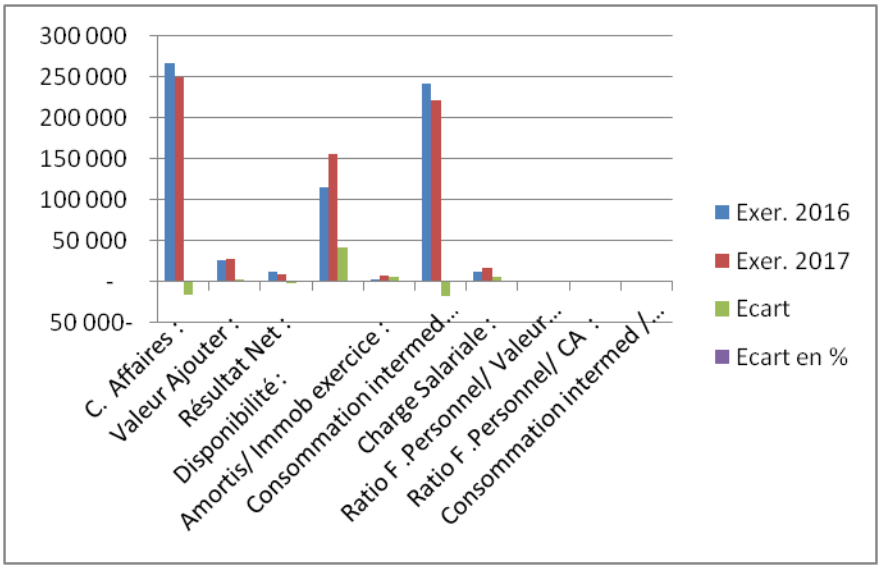

Monsieur le Gérant de la

المؤسسة X

Tableau d'analyse des résultats des deux derniers exercices

La lecture financière du tableau me conduit aux conclusions suivantes :

Le Chiffre d'Affaire a diminue légèrement durant le dernier exercice, au même terme que Résultat net 2017 , mais la valeur ajoutée a évolué de 5.48 ***% .***
Les consommations ont augmentes de 03.09 ***%*** *durant l'exercice 2017.*
Les frais personnel ont évolué de 37.45 ***%*** *durant l'exercice 2017.*
Le ratio frais de personnel sur le Chiffre d'Affaire a connu une amélioration due essentiellement à l'évolution des frais salariaux.

Fait à Ouargla 21-05-2018

Le Commissaire Aux Comptes.

.....

.....

Ouargla le : *22-05-2018*

Doit : ✗

n° :08/2018 *Note d'**honoraire***

Designation	***Montant A Regler***
- Commissariat Exercice 2017 *-Publication CNRC et BOAL*	***60.000,00*** ***30.000.00***
Hors Taxes (ht)	***90.000,00***
Non asujete a la TVA	***00***
Toute taxes comprise (TTC)	***90.000,00***

Arrêter la présente note a la somme de

Quatre vingt dix mille Dinars Algériens.

Commissaires Aux Comptes

قبول عهدة محافظ حسابات

أنا الممضي أسفله السيد:
الاسم:.....**عبد الرزاق** .....اللقب:....**بن داود** .....
تاريخ و مكان الميلاد: **18 نوفمبر 1959 ورقلة**
العنوان المهني : **شارع عطوات قدور بني ثور ورقلة**
الهاتف والفاكس :**029-76-57-27 النقال 0660-45-40-14**
الرقم الجبائي :**195930010001551** رقم المادة **30010230012**
رقم و تاريخ الاعتماد كمحافظ حسابات: **825** الصادرة من طرف المصف الوطني لخبراء المحاسبة - محافظ حسابات و محاسبين معتمدين بتاريخ 11-04-1994
رقم و تاريخ الاعتماد الجديد كمحافظ حسابات: **1102** الصادرة من طرف وزارة المالية بتاريخ **06-02- 2017**

أصرح

بقبول عهدة محافظ حسابات للمؤسسة الفردية:
بلمهدي محمد
حسب شهادة تسجيل التسمية رقم:..... بتاريخ ..... و بموجبها أوكلت لي
للسنوات:**2017-2018-2019 عهدة** قابلة للتجديد. **عهدة** غير قابلة للتجديد.
إنني لا أستوجب أيا من التعارضات المنصوص عليها في التشريع المعمول به حسب القانون -01 10- للجريدة الرسمية تاريخ 11-07-2010 الموافق ل 16 رجب و الموافق ل 29-06-2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

ورقلة في:../../....

محافظ الحسابات

ceptation de mandat de commissariat aux comptes

Je soussigné monsieur :

***Nom** :…BENDAOUD ……**Prénom** ;……Abderrazak…..*
***Date et lieu de naissance** :……18/11/1959 à Ouargla……..*
***Adresse professionnel** : Rue ATAOUAT Kaddour beni thour Ouargla*
***Tel Fax** :……0660-45-40-14…Mob :……029-76-57-27……*
*Numéro d'article :…30010230012. **Matricule fiscal** : 195930010001551*
***N° et date d'agrément** :…**825….. Du** 11/04/1994 délivré par l'O.E.C.C*
du nouveau agrément** :…**1102….. Du** 06/02/2017 délivré par le ministre de finance **N° et date

DECLARE

Acceptation de mandat de commissariat aux comptes de l'entreprise :
BELMAHDI MOHAMED
Suivant l'attestation d'enregistrement de dénomination n° ……. du ……
*Pour les exercices …**2017-2018-2019 mandat renouvelable***
***Mandat non renouvelable** .....*

Je déclare qu'aucune incompatibilité décrite dans la législation en particulier la loi 10-0 1 du J O 11/07/2010 16 Rajeb 1431 correspondant au 29-06-2010 relative a la profession de l'expert comptable ; commissaire aux comptes et du comptable agrée.

Ouargla le : ../../…

Le commissaire aux comptes

الملحق رقم -02-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

مقابلـــــــــــــــــة

سيدي، سيدتي:

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاسشمارة الخاصة بالمقابلة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان : **دور إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية التقارير المالية** ، وأحيطكم علما أن إجابتكم تحظى بالأهمية وتحاط بالسرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي ، ونشكركم على تعاونكم معنا .

الرجاء من سيادتكم الإجابة بدقة على الأسئلة .

إيداع الحسابات الاجتماعية :هي عبارة عن سلسة من جداول محاسبية (الأصول ،الخصوم ،جدول حسابات النتائج،محضر الجمعية العامة) و يطلق عليها في المنظومة المحاسبية اسم" القوائم المالية "،وهي السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة .

موثوقية القوائم المالية : أن تكون المعلومات المحاسبية تعبر بصدق عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة .

إعداد الطالب : طبيب أحمد

الإيميل:**tebibahmed501@gmail.com**

أسئلة المقابلة (خاصة بمحافظ الحسابات،خبير محاسبي)

1) يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية

.....

.....

2) يمكن إعادة التحقق من القوائم المالية مع وجود بعض القصور من وجهة نظر محافظ الحسابات

.....

.....

3) هناك دور فعال لمحافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية

.....

.....

4) تبني (scf) له أثر إيجابي و الذي من خلاله زيادة الموثوقية للقوائم المالية

.....

.....

5) القوائم المالية حسب (scf) تتمتع إجراءات تحقق خاصية الموثوقية

.....

.....

6) مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات لها تأثير على الموثوقية

.....

.....

7) يوجد مستوى مرتفع من إدراك محافظي الحسابات لدورهم في مراجعة القوائم المالية

.....

.....

8) ما مدى درجة اهتمام محافظي الحسابات بتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية

.....

.....

9) هل يواجه هذا النظام المحاسبي المالي معوقات تؤثر على موثوقية القوائم المالية

.....

.....

10)تقرير محافظ الحسابات كافي لتحسين المعلومة المحاسبية و بالتالي تحسين جودة القوائم المالية

.....

.....

11)توحيد نماذج القوائم المالية يستوجب توحيد تقارير محافظي الحسابات و بالتالي تحسين جودة القوائم المالية

.....

.....

12) تتضمن التقارير المالية المفصح عنها معلومات موضوعية من حيث إمكانية التحقق من صحتها

.....

.....

13)تقدم المؤسسة تقاريرها المالية بكل حيادية وعدم التحيز في القياس والإفصاح عن المعلومات

.....

.....

14) هناك التزام من قبل المؤسسة بمسك مختلف السجلات والوثائق الثبوتية لمختلف المعاملات

.....

.....

الملحق رقم -03-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

مقابلـــــــــــــــــة

سيدي، سيدتي:

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة الخاصة بالمقابلة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان : **دور إيداع الحسابات الاجتماعية في تعزيز خاصية موثوقية التقارير المالية** ، وأحيطكم علما أن إجابتكم تحظى بالأهمية وتحاط بالسرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي ، ونشكركم على تعاونكم معنا .

الرجاء من سيادتكم الإجابة بدقة على الأسئلة .

،جدول حسابات النتائج،محضر الجمعية العامة) ،الخصوم **إيداع الحسابات الاجتماعية** :هي عبارة عن سلسة من جداول محاسبية (الأصول و يطلق عليها في المنظومة المحاسبية اسم" القوائم المالية "،وهي السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة .

موثوقية القوائم المالية : أن تكون المعلومات المحاسبية تعبر بصدق عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة .

إعداد الطالب : طبيب أحمد

الإيميل:**tebibahmed501@gmail.com**

أسئلة المقابلة (خاصة بإطارات أعوان المركز الوطني للسجل التجاري بورقلة)

01)ماهية الحسابات الاجتماعية ، أو ما المقصود بإيداع "الحسابات الاجتماعية " ؟

.....

.....

02)من المعني بإيداع الحسابات الاجتماعيةِ ؟

.....

.....

03) من المستثنى من بإيداع الحسابات الاجتماعيةِ ؟

.....

.....

04) أين يتم إيداع الحسابات الاجتماعية؟

.....

.....

05)أهم النصوص القانونية التي تنظم الإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية للمؤسسات التجارية و البنوك والمؤسسات المالية ؟

.....

.....

06) ما المغزى من الإيداع القانوني للحسابات الاجتماعية ؟

.....

.....

07) ما هي الوثائق الواجب تقديمها في ملف الإيداع الحسابات الاجتماعية ؟

.....

.....

08)ما هو أجل إيداع الحسابات الاجتماعية ؟

.....

.....

09)ما هي العقوبات المترتبة عن عدم إيداع الحسابات الاجتماعية ؟

.....

.....

10)ما هي أهم التدابير التي ستتخذ ضد المخالفين ؟

.....

.....

11)كيف يتم تحديد التعريفة المطبقة على إشهار الحسابات الاجتماعية ؟

.....

.....

51ème Année N° 95 Prix : 55 DA 26 Avril 2016

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU COMMERCE
Centre National du Registre du Commerce
C N R C

Bulletin Officiel des Annonces Légales
COMPTES SOCIAUX 2014

Edité en application des dispositions :
- du Code de Commerce ;
- de la Loi 04-08 du 14 Août 2004, modifiée et complétée, relative aux conditions d'exercice des activités commerciales;
- du Décret Exécutif 92-70 du 18 Février 1992, relatif au Bulletin Officiel des Annonces Légales (B.O.A.L.).

(TRADUCTION)

Arrêté du Ministre du Commerce du 11 Mai 2015, fixant les tarifs applicables, par le Centre National du Registre du Commerce, au titre de la tenue des Registres du Commerce et des Publicités Légales.

1- TARIFS DES PUBLICATIONS AU B.O.A.L. : COMPTES SOCIAUX	- Annonces légales : 3000 DA la page. (Ces tarifs sont doublés lorsque l'insertion est publiée dans l'édition originale et sa traduction).
2- PRIX DE VENTE DU B.O.A.L. :	
*** AU NUMERO :**	- 55 DA.
*** ABONNEMENT ANNUEL :**	- 7.000,00 DA (Edition originale et sa traduction).
*** Recherche d'Antériorité :**	- 100 DA.
*** Demande de copies de documents archivés :**	- 50 DA (La copie).

N.B. : Toute demande de renouvellement de l'abonnement doit être accompagnée du bulletin de souscription dûment rempli, daté et signé. L'abonnement prend effet le 1er Avril de l'année en cours au 31 Mars de l'année suivante.

ADMINISTRATION :

Direction des Publicités Légales
pour la Publicité, les Abonnements, les Ventes au numéro et les Recherches d'Antériorité.
Centre National du Registre du Commerce (CNRC),
Route Nationale N° 24, Lido, Mohammadia, Wilaya d'Alger
B.P. 18 Bordj El Kiffan, Wilaya d'Alger — Code Postal 16120
C.C.P. : 3908 06-71 Centre National du Registre du Commerce - Alger
Téléphones : (021) 20.10.28/20.55.38 & 20.37.53 — Fax : (021) 20.37.60/20.19.71
Web : http://www.cnrc.org.dz — E-mail : dpl @ cnrc.org.dz

نسخة من شهادة إيداع الحسابات الإجتماعية

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

الفرع المحلي لولاية : **ورقلة**

شهادة إيداع الحسابات الإجتماعية

السنة المالية : 2017
رقم الشهادة : 3011800918 / 2018

يشهد المركز الوطني للسجل التجاري، أن :

الشركة : **اونيون ميتالورجيك الجريان أ ي ام ا**

عنوان المقر الإجتماعي : **39 حي الشيخ بوعمامة حاسي مسعود**

المقيدة بالفرع المحلي لولاية : **ورقلة**

تحت رقم : **16 ب 0125312** بتاريخ : **2016/01/26**

أودعت حساباتها الإجتماعية لدى المركز بتاريخ : **2018/07/25**

Dénomination : UNION METALLURGIQUE ALGERIENNE UMA

تنبيه : تقدم هذه الشهادة عند الطلب للمصالح المكلفة بالرقابة

مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري

سلمت من طرف السيد : بوعمامة حمزة
على الساعة 16:30، يوم 2018/08/07
الإمضاء :

الملحق رقم –04–

قائمة المحكمين خاصة أسئلة مقابلة محافظي الحسابات

الرقم	اللقب والإسم	الصفة	التخصص	الجامعة
01	غوالي محمد البشير	أستاذ محاضر"أ"	مالية ومحاسبة	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
02	خمقاني بدر الزمان	أستاذ محاضر"أ"	محاسبة وجباية	معهد التكنولوجيا جامعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
03	خميس عبدالله	محافظ حسابات	علوم مالية	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

الملحق رقم –05–

قائمة المحكمين خاصة أسئلة مقابلة إطارات السجل التجاري بورقلة

الرقم	اللقب والإسم	الصفة	التخصص	الجامعة
01	غريب دوادي	أستاذ مساعد"أ"	محاسبة وجباية	معهد التكنولوجيا جامعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
02	قواص إبراهيم	ليسانس علوم التسير	مالية والتسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
03	شراحي نبيل	ليسانس علوم التسير	مالية والتسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

الملحق رقم –06–

محاضر الجمعية العامة للمجموعة من الشركات المودعة للحسابات الإجتماعية

1–الشركات المتواجدة على مستوى مقر بلدية ولاية ورقلة:

المؤسسة: X_1

رأس المال الاجتماعي: 530.000.00
المقر الاجتماعي: سوق السبت ص ب 788 ورقلة
رقم السجل التجاري:xxxxxxxxب 98

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ 2017 /06/29

في عام ألفين وسبعة عشرة وفي التاسع والعشرين من شهر جوان وعلى الساعة التاسعة صباحا انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة المذكورة أعلاه بمقرها الاجتماعي الكائن بسوق السبت بوغفالة ولاية ورقلة وبحضور السادة:
1-xxxxx عز الدين..... شريك مسير.
2- xxxxx عبد المجيد..... شريك
3xxxxxx محمد العيد .....شريك
4.xxxxxxمختار .....شريك
لمناقشة جدول الأعمال التالي:
1- الموافقة على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2016
2- نقاط مختلفة
بعد فتح الجلسة من طرف المسير وعرض الجداول المحاسبية والمالية وقراءة تقرير الموافقة للمحاسب المعتمد اتخذت اللوائح التالية:
اللائحة الأولى :عرض الحسابات الاجتماعية
الجمعية العامة العادية تصادق على الحسابات الاجتماعية للشركة للسنة المالية 2016 مع مجموع الأصول والخصوم بمبلغ يساوي 83.887.356.00 دج ونتيجة ربح صافية بمبلغ 2.124.371.00دج وصادقت على هذه اللائحة
اللائحة الثانية :تبرئة المسير
الجمعية العامة العادية تمنح تبرئة الذمة للمسير للسنة المالية 2016 وصادقت على هده اللائحة
اللائحة الثالثة تخصيص النتيجة
اللائحة الرابعة :النشر القانوني
الجمعية العامة العادية تفوض المسير بضمان النشر القانوني لهده اللوائح وتمت المصادقة على هده اللائحة، رفعت الجلسة بعد المناقشة والمصادقة على الساعة الواحد زوالا.

إمضاء الشريك المسير	شريك	شريك	شريك
-xxxx عز الدين	xxxx عبد المجيد	xxxxمحمد العيد	xxxx مختار

المؤسسة: X_2

رأس المال الاجتماعي:50000000,00 د.ج
المقر الاجتماعي: حي 30 فيلا صحروية سليس ص.ب رقم 430 ورقلة
رقم السجل التجاري: xx/ب/xxxx-00/30

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية :2017

في عام ألفين وثمانية عشرة وفي يوم تسعة عشرة من شهر افريل وعلى الساعة الثالثة مساء انعقدت الجمعية العامة العادية لشركاء الشركة المذكورة أعلاه بمقرها الاجتماعي الكائن بحي 30 فيلا سليس ولاية ورقلة وبحضور السادة:

1- xxxxx سماعين: مسير
2- xxxxx عيد العزبز : شريك
3- xxxxx ابراهيم : محافظ حسبات معتمد

لمناقشة جدول الأعمال التالي :

1- الموافقة على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017
2- تخصيص النتائج للسنة المالية 2017

بعد فتح الجلسة من طرف المسير وعرض الجداول المحاسبية والمالية وقراءة تقرير الموافقة للمحاسب المعتمد اتخذت اللوائح التالية:

اللائحة الأولى :عرض الحسابات الاجتماعية

الجمعية العامة العادية تصادق على الحسابات الاجتماعية للشركة للسنة المالية 2017 مع مجموع الأصول والخصوم بمبلغ يساو1.099.644.457,08 دج وصادقت على هذه اللائحة

اللائحة الثانية :تبرئة المسير

الجمعية العامة العادية تمنح تبرئة الذمة للمسير للسنة المالية 2017 وصادقت على هده اللائحة

اللائحة الثالثة تخصيص النتيجة

قررت الجمعية العامة العادية حفظ النتيجة الصافية للسنة المالية 2017 و المقدرة بـ 30.601.539,64. دج قيد التخصيص حيث تتم دراسته لاحقا.

اللائحة الرابعة :النشر القانوني

الجمعية العامة العادية تفوض المسير بضمان النشر القانوني لهده اللوائح وتمت المصادقة على هده اللائحة، رفعت الجلسة بعد المناقشة والمصادقة على الساعة الرابعة مساء

الرئيس
الشريك

xxxxxسماعين

xxxxx عبد العزيز

المؤسسة: X_3 ش ذ م م صابكوف

المقر الاجتماعي: محل رقم 01 حي بني ثور بلدية ورقلة
رأس المال الاجتماعي: 1 000 000.00
س ت رقم : 0125054 ب 14

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لسنة 2017

بتاريخ 2018/04/01 و على الساعة التاسعة صباحا ، انعقدت الجمعية العامة العادية لشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة ش ذ م م صابكوف الكائن مقرها محل رقم 01 حي بني ثور بلدية ورقلة . برئاسة المسير و شركائه
كما لاحظ السيد الرئيس حضور السيد محافظ حسابات الشركة .
و قد تم فحص ما يلي :

- **الفحص و المصادقة على حسابات الدورة المالية 2017**
- **تحويل نتيجة الدورة المالية**
- **نقاط مختلفة**

افتتح الجلسة السيد الرئيس على الساعة التاسعة صباحا و بحضور كل الشركاء و أطلعهم على حسابات السنة المالية المذكورة أعلاه مع كل الشروح و التفاصيل .
و بعد التداول و تبادل الآراء أقر الشركاء ما يلي :
1- تمت المصادقة بالإجماع على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017 التي أسفرت على ربح قدره 30 192 342.28
و مجموع الأصول و مجموع الخصوم : 258 645 246.16 دج
2- وقد تم الاتفاق على تثبيت النتيجة إلى نتائج رهن التخصيص
3- تكليف المسير لدفع أتعاب محافظ الحسابات وفقا لما نص عليه القانون
4- تكليف المسير للقيام بإجراءات الإشهار

السيد الرئيس **محافظ الحسابات**

2 –الشركات المتواجدة مستوى المقاطعة الادارية تقرت ورقلة

المؤسسة:X_4

رأس المال الاجتماعي:000.00 000 2 دج
المقر الاجتماعي:حي الأمير عبد القادر بلدية-تقرت
رقم السجل التجاري: --/ب/----------30/00

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ :2018 /05/13

في عام ألفين و ثامن عشر و في الثالث عشرة من شهر ماي وعلى الساعة العاشرة انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة المذكورة أعلاه بمقرها الاجتماعي الكائن بتقرت ولاية ورقلة وبحضور السادة:
1- ----- موسى ..... شريك
2- ----- نور الدين ..... شريك مسير
3- --------- محمد..... محافظ الحسابات
لمناقشة جدول الأعمال التالي :
1- الموافقة على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017
2- نقاط مختلفة
بعد فتح الجلسة من طرف المسير وعرض الجداول المحاسبية والمالية وقراءة تقرير الموافقة لمحافظ الحسابات أتخذت اللوائح التالية:
اللائحة الأولى :عرض الحسابات الاجتماعية
الجمعية العامة العادية تصادق على الحسابات الاجتماعية للشركة للسنة المالية 2017 مع مجموع الأصول والخصوم بمبلغ يساوي 150.00 118 27 دج وصادقت على هذه اللائحة
اللائحة الثانية :تبرئة المسير
الجمعية العامة العادية تمنح تبرئة الذمة للمسير للسنة المالية 2017 وصادقت على هذه اللائحة
اللائحة الثالثة تخصيص النتيجة
قررت الجمعية العامة العادية تخصيص الربح. لسنة 2017 و المقدرة بـ 290.00 562 دج وتحويلها لنتائج رهن التخصيص
اللائحة الرابعة :النشر القانوني
الجمعية العامة العادية تفوض المسير بضمان النشر القانوني لهده اللوائح وتمت المصادقة على هده اللائحة، رفعت الجلسة بعد المناقشة والمصادقة على الساعة الثانية عشر ظهرا.

المؤسسة:X_5

شـركة ذات الشّخص الوحيد برأسمال قدره 500 000.00 د.ج
المقرّ الاجتماعي: حي الأمير عبد القادر تقرت
بتاريخ --/--/---- /30---------- س ت
الجمعيـــة العـامـــة العـاديـــة المنعقدة بتاريخ 02 ماي 2018

في الثاني من ماي عام إلفين و ثمانية عشر انعقدت الجمعيـة العامـــة العـاديـة للشـركـة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_5 المنصـوص عليها و المنظمة طبـقا للقـانـون و ذلك بمبـادرة الشّريك الوحيد على السّاعة الثامنة صباحا بمقـر الشّـركـة حي الأمير عبد القادر تقرت
أعـــدت ورقـة الحضـور و أمضاها كل من السـادة :- بن هدية يوسف رضا شـريك وحيد و مسيّـر شركة المؤسسةX_5 و ---------- عبد الرزاق : محـافـظ حسـابات
تمـت المصـادقـة علـى جـدول الأعمـال كـالتـالي:
-فحـص الحسـابات الاجتماعية للسنـة المـاليـة 2017 .
- تخصيـص النتـائـج للسنـة المـاليـة 2017 .
إثـر الملاحظـات و الأسئلـة التي طـرحت أقـرت الجمعيـة العـامـة العـاديـة للشـركـة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_5 الّلـوائح التّـالية:
اللاّ ئحـة رقـم 01:
إنّ الجمعيـة العـامـة العـاديـة للشـركـة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_5 ، بعـد الإطلاع علـى تقـريـر محـافظ الحسـابات و الحصيلـة المـاليـة لسنة 2017 .
تصـادق علـى الحسـابات الاجتمـاعيـة لسنـة 2017 الّتي أغلقت بمجمـوع أصـول و خصـوم مبلغـه 458.00 892 128د.ج و نتيجـة خسارة بمبلـغ 00.670 960 4 د.ج.
اللاّ ئحـة رقـم 02:
الجمعيـة العـامـة العـاديـة للشـركـة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_5 تقرر ما يلي :
ترحيل نتيجة السّنة المالية 2017 الـى الحساب "11 – ترحيل من جديد".
اللاّ ئحـة رقـم 03:
الجمعيـة العـامـة العـاديـة للشـركـة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_5 تقرر ما يلي :
تسديد أتعاب محافظ الحسابات لسنة 2017 .
اللاّ ئحـة رقـم 04:
الجمعيـة العـامـة العـاديـة للشـركـة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_5
تقرر تفـويض المسيـر لغـرض القيـام بـإجـراءات الإيـداع و النشـر القـانـونـي وفقـا لمـادة 717- فقـرة 03 – مـن القـانـون التجـاري المعـدل و المتمـم.
و لـعـدم بـقاء أي نقطـة بجـدول الأعمـال، رفـعت الجلسـة في نفس اليوم على السـاعـة العاشرة صباحا .
و بعد تحضير هـذا المحضـر أمضـي مـن قبـل الشريك الوحيد بعـد تـلاوتـه.

إمـضاء الـشّـريك الـوحيد:
-------- يوسف ا

المؤسسة:X_6

رأس المال الاجتماعي: 44 850 000.00 دج
المقر الاجتماعي: شارع أول نوفمبر رقم 03 بلدية تقرت
رقم السجل التجاري:16/ب/30/00-0125348

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ 2018/05/09

في عام ألفين وثامن عشر وفي التاسع من شهر ماي وعلى الساعة العاشرة انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة المذكورة أعلاه بمقرها الاجتماعي الكائن بالمخادمة ولاية ورقلة وبحضور السادة:
1- محمد الشريف ------ ..... مسير
2------ محمد السعيد ..... محافظ الحسابات
لمناقشة جدول الأعمال التالي :
1- الموافقة على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017
2- نقاط مختلفة
بعد فتح الجلسة من طرف المسير وعرض الجداول المحاسبية والمالية وقراءة تقرير الموافقة لمحافظ الحسابات اتخذت اللوائح التالية:
اللائحة الأولى :عرض الحسابات الاجتماعية
الجمعية العامة العادية تصادق على الحسابات الاجتماعية للشركة للسنة المالية 2017 مع مجموع الأصول والخصوم بمبلغ يساوي 52 581 457.76 دج وصادقت على هذه اللائحة
اللائحة الثانية :تبرئة المسير
الجمعية العامة العادية تمنح تبرئة الذمة للمسير للسنة المالية 2017 وصادقت على هذه اللائحة
اللائحة الثالثة تخصيص النتيجة
قررت الجمعية العامة العادية تخصيص الربح لسنة 2017 و المقدرة بـ 5 327 597.50 دج وتحويلها لنتائج رهن التخصيص
اللائحة الرابعة :النشر القانوني
الجمعية العامة العادية تفوض المسير بضمان النشر القانوني لهده اللوائح وتمت المصادقة على هده اللائحة، رفعت الجلسة بعد المناقشة والمصادقة على الساعة الثانية عشر ظهرا

محمد الشريف

3- الشركات المتواجدة على مستوى بلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة

المؤسسة:X_7

شـركة ذات الشّخص الوحيد برأسمال قدره 100 100 000.00 د.ج
المقرّ الاجتماعي:حي التوميات حاسي مسعود ورقلة
بتاريخ --/--/---- -30/00 --------B-- س ت
الجمعيـــة العامـــة العاديـــة المنعقدة بتاريخ 29 افريل 2018

في التاسع و العشرين من افريل عام إلفين و ثمانية عشر انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_7 المنصوص عليها و المنظمة طبقا للقانون و ذلك بمبادرة الشّريك الوحيد على السّاعة الثّالثة بعد الزّوال بمقر الشّركة حي التوميات حاسي مسعود ورقلة
أعدت ورقة الحضور و أمضاها كل من السادة :- محمدي عبد الرحمان شريك وحيد و مسيّر شركة المؤسسة:X_7 و عمري --------- : محاسب معتمد
تمت المصادقة على جدول الأعمال كالتالي:
-فحص الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017.
- تخصيص النتائج للسنة المالية 2017 .
إثر الملاحظات و الأسئلة التي طرحت أقرت الجمعية العامة العادية للشركة ذات الشّخص الوحيد ترانس محمدي رنتال اللّوائح التّالية:
اللاّئحة رقم 01:
إنّ الجمعية العامة العادية للشركة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_7 ، تصادق على الحسابات الاجتماعية لسنة 2017 الّتي أغلقت بمجموع أصول و خصوم و مبلغه 196 905 398.00 د.ج و نتيجة ربح بمبلغ 2 065 886.00 د.ج.
اللاّئحة رقم 02:
الجمعية العامة العادية للشركة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_7 تقرر ما يلي :
ترحيل نتيجة السّنة المالية 2017 إلى الحساب "11 – ترحيل من جديد".
اللاّئحة رقم 03:
الجمعية العامة العادية للشركة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_7 تقرر ما يلي :
تسديد أتعاب محافظ الحسابات لسنة 2017 .
اللاّئحة رقم 04:
الجمعية العامة العادية للشركة ذات الشّخص الوحيد المؤسسة:X_7 تقرر تفويض المسير لغرض القيام بإجراءات الإيداع و النشر القانوني وفقا لمادة 717- فقرة 03 – من القانون التجاري المعدل و المتمم.
و لعدم بقاء أي نقطة بجدول الأعمال، رفعت الجلسة في نفس اليوم على الساعة الخامسة مساء.
و بعد تحضير هذا المحضر أمضي من قبل الشركاء بعد تلاوته.

إمضاء الشّريك الوحيد:
عبد الرحمان

المؤسسة:X_8

رأس المال الاجتماعي: 000 100 دج
المقر الاجتماعي: المنطقة الصناعية إرارة حاسي مسعود
رقم السجل التجاري:B ----------

محضر الجمعيـة العامـة للميزانية الختامية سنة 2017
والمصادقة علي الحسابات الإجتماعية لسنة 2017

في السابع من شهر مارس سنة ألفين و ثمانية عشر 2018/03/07، على الساعة الثامنة و النصف صباحا، تم اجتماع الجمعية العامة لشركة المؤسسة:X_8 بمقر المؤسسة، الكائنة بالمنطقة الصناعية إرارة حاسي مسعود.
حضر كل من السادة:
-السيد ----- الأزهـر (شريـك).
-السيدة ----- الزهرة (شريكـة).
-طرابلسي محمد السعيد (محافظ الحسابات).
الموضوع: تقديم الميزانية والمصادقة على الحسابات الإجتماعية لسنة 2017.
بعد تقديم و قراءة ميزانية 2017 ، لنشاط الشركة المؤسسة:X_8 و التي أعطتنا النتائج التالية:
مجموع الميزانية : 35 011 221.32 دج
نتيجة سلبية قدرت بـ: 1 422 624.69 - دج (مليون و أربعة مئة و إثنان و عشرون ألف و ستة مئة و أربعة و عشرون دينار جزائري وتسعة وستون سنتيم).
صادقت الجمعية العامة بالإجماع على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017 و النتيجة السلبية التي أرجعت سببها لعدم وجود خطة مشاريع جديدة ومهمة .
الجمعية العامة العادية تمنح تبرئة الذمة للمسير للسنة المالية 2017 كما تفوضه بضمان النشر القانوني .
رفعت الجلسة على الساعة الحادية عشرة ، من نفس اليوم و الشهر و السنة.

مصادقـة الشركـاء: **محافظ الحسابات**

-السيدة الزهرة

السيد الأزهـر **محمد السعيد**

المؤسسة:X_9

المقر الاجتماعي: حاسي مسعود ورقلة
رأس المال الاجتماعي:00.000 000 5
س ت رقم : --/----------/B

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لسنة 2017

بتاريخ 2018/02/27 و على الساعة التاسعة صباحا ، انعقدت الجمعية العامة العادية لشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة ش.ذ.م.م المؤسسة:X_9 الكائن مقرها حاسي مسعود ورقلة . برئاسة المسير موسى و شركائه , محمد لخضر , محمد
كما لاحظ السيد الرئيس حضور السيد محافظ حسابات الشركة .
و قد تم فحص ما يلي :

- **الفحص و المصادقة على حسابات الدورة المالية 2017**
- **تحويل نتيجة الدورة المالية**
- **نقاط مختلفة**

افتتح الجلسة السيد الرئيس على الساعة التاسعة صباحا و بحضور كل الشركاء و أطلعهم على حسابات السنة المالية المذكورة أعلاه مع كل الشروح و التفاصيل .
و بعد التداول و تبادل الآراء أقر الشركاء ما يلي :
1- تمت المصادقة بالإجماع على الحسابات الاجتماعية للسنة المالية 2017 التي أسفرت على خسارة قدرها 516 245.85
و مجموع الأصول و مجموع الخصوم : 9 678 623.80 دج
2- وقد تم الاتفاق على تثبيت النتيجة إلى نتائج رهن التخصيص
3- تكليف المسير لدفع أتعاب محافظ الحسابات وفقا لما نص عليه القانون
4- تكليف المسير للقيام بإجراءات النشر القانوني لهده اللوائح
5- الجمعية العامة العادية تمنح تبرئة الذمة للمسير للسنة المالية 2017
رفعت الجلسة بعد المناقشة و المصادقة على الساعة الحادية عشر.

السيد الرئيس

الملحق رقم –07–

أولا– معلومات:

https://sidjilcom.cnrc.dz

Recherche Commerçant Détaillée

Détail de l'Etablissement Principal d'une Personne Morale

- Société

Numéro d'inscription : 14B0125054-00/30
Date Immatriculation : 13/10/2014
Informations Société :
Date de modification : 18/03/2018
Raison Sociale / Nom commercial : SABKOF
NIS : 001430010014374
NIF : 001430012505495000000
Nationalité : ALGERIENNE(001)
Forme Juridique : SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE
Régime Juridique : SECTEUR PRIVE
Capital : 41 000 000,00 DA
Siège social
Adresse : LOCAL N°01 CITE BEN THOUR
Commune / Wilaya d'inscription : OUARGLA/OUARGLA
Code Postal : OUARGLA RP (30000)
E-Mail :
Téléphone :
Fax :

Local commercial
Nom commercial : SABKOF
Date début exploitation : 13/10/2014
Appartenance du Local:
Nature Acquisition : LOCATION PRIVEE
Propriétaire : ZERGOUNE SALIHA FILLE MOHAMMED
Adresse : LOCAL N°01 CITE BEN THOUR
Nature Location : FERME
Durée du Bail : 24 mois

Appartenance du Fonds:

Nature Acquisition : CREATION

- Activité Exercée

Code Activité	Libelle Activité	N° d´Agrément
109209	ENTREPRISE DE GRANDS TRAVAUX PUBLICS ET HYDRAULIQUES	
109201	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE BATIMENT TOUS CORPS D'ETAT	
109206	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ELECTRICITE	
109211	ENTREPRISE DE TRAVAUX DE ROUTES ET D'AERODROMES	
109214	ENTREPRISE D'INSTALLATION DE RESEAUX ET DE CENTRALES ELECTRIQUES ET TELEPHONIQUES	
607021	ENTREPRISE DE SERVICES PETROLIERS	
109207	ENTREPRISE D'INSTALLATION DE SYSTEMES DE CLIMATISATION ET DE REFRIGERATION	
101103	ENTREPRISE DE TRAVAUX FORESTIERS ET D'EXPLOITATION DES FORETS	
109215	ENTREPRISE DE POSE DE CANALISATIONS A GRANDE DISTANCE	
109213	ENTREPRISE DE TRAVAUX URBAINS ET D'HYGIENE PUBLIQUE	
109223	ENTREPRISE DE CONSTRUCTION ET D'AMENAGEMENT D'INFRASTRUCTURES DIVERSES	
109204	ENTREPRISE DE PEINTURE INDUSTRIELLE ET DE BATIMENT	
109203	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ETANCHEITE DU BATIMENT ET DE PLOMBERIE	
101107	ENTREPRISE DE TRAVAUX AGRICOLES ET TRAITEMENT PHYTOSANITAIRE	
603007	LOCATION D'ENGINS ET MATERIELS POUR LE BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	
603009	LOCATION DE MACHINES ET EQUIPEMENTS DIVERS	
603006	LOCATION D'ENGINS, MACHINES ET EQUIPEMENTS AGRICOLES	
109116	CONSTRUCTION DE MAISONS ET CHALETS PREFABRIQUES	
109220	ENTREPRISE DE RESTAURATION DU BATIMENT	
109210	ENTREPRISE DE TERRASSEMENTS ET TRAVAUX RURAUX	
603004	LOCATION DE VEHICULES AVEC OU SANS CHAUFFEUR	
103202	EXPLOITATION DE CARRIERES DE PIERRES DE TAILLE POUR LA CONSTRUCTION ET L'INDUSTRIE	

- Associes

Nom Prénom	Date Naiss	Lieu Naiss	Qualité	Adresse	Prénom père	Nom/Prénom mère	Téléphone	Fax
HADJADJ ABDELBARI	03/07/1992	OUARGLA	GERANT ASSOCIE	BENI THOUR	MOHAMMED SALAH	ZERGOUNE SALIHA	-	-
HADJADJ MOHAMED KHALIL	11/10/1982	OUARGLA	COGERANT ASSOCIE	HAY BENI THUR OUARGLA	MOHMED SALAH	BEN AMEUR MALIKA	-	-

- Modifications

Date Modif	Motif de Modification
18/03/2018	CHANGEMENT DE NATURE JURIDIQUE AUGMENTATION DE CAPITAL NOMINATION D'UN NOUVEAU GERANT INCORPORATION D'ASSOCIES ADJONCTION DE CODES ACTIVITE

Recherche au niveau de la banque de données nationale des comptes sociaux

Résultat de la Recherche

3 dossier(s) trouvé(s)

N°RC	Raison Sociale	Exercice	Bilan saisie	Détail
14B0125054	SABKOF	2015	Oui	
14B0125054	SABKOF	2016	Oui	
14B0125054	SABKOF	2017	Oui	

ثانيا- إحصائيات:

الجدول: تطور عدد الشركات التجارية المعنية بإشهار الحسابات الاجتماعية في ولاية ورقلة

السنوات المالية	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات التجارية	2018	2201	2395	2574
نسبة التطور	/	% 9.06	% 8.81	% 7.47

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لولاية ورقلة

الجدول: عدد الشركات التجارية المودعة للحسابات الاجتماعية خلال الآجال القانونية

السنوات المالية	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات التجارية الملزمة	2018	2201	2395	2574
عدد الشركات التجارية المودعة	1167	1280	1352	1393
نسبة التطور	% 57.83	% 58 .15	% 56.45	% 54.11

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لولاية ورقلة

الفهرس

البيـــــان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	lV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الاختصارات والرموز.....	X
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحسابات الإجتماعية.....	02
المطلب الأول : إيداع الحسابات الاجتماعية ونطاق الالتزام بها.....	03
الفرع الأول : الحسابات الاجتماعية.....	03
الفرع الثاني: إعداد ونطاق الالتزام بالحسابات الاجتماعية.....	10
الفرع الثالث: الغاية من إعداد الحسابات الاجتماعية.....	12
المطلب الثاني : القوائم المالية و محافظ الحسابات.....	14
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية والغرض منها.....	15
الفرع الثاني: عرض القوائم المالية	16
الفرع الثالث:دور محافظ الحسابات في تعزيز خاصية موثوقية القوائم المالية	20
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	23
الفرع الأول: الدراسات على المستوى المحلي (الوطني).....	23
الفرع الثاني: الدراسات على المستوى العربي.....	23
الفرع الثالث: الدراسات على المستوى الأجنبي	24
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	25
الفرع الأول: أوجه التشابه.....	26
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	26
خلاصة الفصل.....	26
	27

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	30
المطلب الأول: طريقة الدراسة.....	30
الفرع الأول: المنهجية المتبعة.....	30
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها.....	30
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	31
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....	31
الفرع الأول: أدوات المستعملة في الدراسة.....	31
الفرع الثاني:.القوائم المالية والتقارير محافظي الحسابات.....	36
الفرع الثالث:محاضر الجمعية العامة والقوائم المالية لمجموعة من الشركات(2016-2017).	41
المبحث الثاني: النتائج و المناقشة.....	44
المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة	44
الفرع الأول: تقيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة X.....	44
الفرع الثاني: اختبار موثوقية التقارير المالية للمؤسسةX3 من طرف محافظ الحسابات	44
الفرع الثالث:ملائمة النتائج مع توصيات القوائم المالية	52
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	54
الفرع الأول: تفسير النتائج وتحليلها	54
الفرع الثاني:ربط النتائج بالفرضيات	55
الفرع الثالث:نتائج الدراسة	56
خلاصة الفصل.....	57
الخاتمة.....	59
المراجع.....	63
الملاحق.....	66
الفهرس	98